المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

ديسمبر 2024

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

بسبب رواتب منقطعة وبلا قيمة
إضرابات عارمة في عدن

انطوى عام 2024 بكل ما حمله من تعثرات وتغيرات دراماتيكية على الصعيد الاقتصادي في اليمن، ولم تنغلق بانتهائه الملفات الاقتصادية العالقة التي لاتزال تنتظر حلولاً، بما في ذلك المسائل المرتبطة بمفاوضات السلام المعلقة منذ عام 2023. وخلال شهر ديسمبر الماضي غلب على الأوضاع الاقتصادية حالة من عدم اليقين وسط ارتفاع وتيرة الاحتياجات الإنسانية والمعيشية وتعاظم أزمات الرواتب وتدهور الخدمات العامة وانعدام الأمن الغذائي.

وفي الشهر الماضي استمرت أزمة تأخر صرف الرواتب في محافظات «حكومة عدن» المتفاقمة منذ شهر نوفمبر السابق، لعدم قدرة الحكومة على دفع الرواتب بسبب ما تصفها بمحدودية الإيرادات، وهو ما زاد التوترات في الشارع والمؤسسات العامة بمختلف المحافظات.

فقد شهدت محافظات «عدن» و«لحج» و«تعز» و«شبوة» وغيرها احتجاجات وإضرابات شاملة تنديداً بتأخير دفع الرواتب، وتفاقمت المخاوف بشأن قدرة الحكومة على إدارة شؤونها المالية وسط استنزاف الإيرادات المتاحة، وازدادت هذه المخاوف بعد أن عممت وزارة المالية على الوزارات والهيئات الحكومية بعدم الدخول في أي التزامات مالية جديدة دون موافقة الوزارة.

وفي خطوة انتظرتها حكومة عدن طويلاً، أعلنت «السعودية» عن تقديم نصف مليار دولار، 300 مليون دولار منها كوديعة لـ«بنك عدن المركزي»، و200 مليون دولار كدفعة رابعة من منحة تعزيز الميزانية العامة لدعم الرواتب ونفقات التشغيل، ويُعد مبلغ 500 مليون دولار الذي يشمل وديعة سعودية جديدة، الأقل على الإطلاق منذ عام 2018 عندما بدأت المملكة بتقديم الودائع للحكومة، وأكد خبراء اقتصاديون أنه مبلغ لا يفي بالغرض ولا يحل أزمة الرواتب كما سيتم تناول ذلك بالتفصيل في الصفحات القادمة من هذا التقرير.

وجاء الدعم السعودي بعد تأكيد مسؤولين حكوميين لوكالات منها رويترز، أنَّ السعودية ومعها الإمارات قرَّرتا عدم تقديم أي دعم مالي لليمن دون تطبيق إصلاحات مالية ونقدية وهيكلية شاملة في مؤسسات الحكومة، مع تشديد مكافحة الفساد في أجهزة الدولة.

وفي قلب العاصفة المعيشية، تلجأ العديد من الأسر بمناطق حكومة عدن إلى استراتيجيات مواجهة غير مستدامة في محاولة لمنع أو تقليص فجوات استهلاك الغذاء وتلبية احتياجاتها الأساسية، مثل بيع أثاثها وأصولها الإنتاجية، كما رفعت مئات المحلات التجارية في عدن عبارة «للإيجار» بعد أن كان من الصعب الحصول على محل شاغر لاستئجاره بسبب الأزمة الاقتصادية وانهيار أسعار الصرف وتراجع القوة الشرائية للمواطنين، في حين لا يختلف الوضع المعيشي بمحافظات حكومة صنعاء كثيراً رغم استقرار نسبي لأسعار الصرف عند ما بين 535 و537 ريالاً للدولار للبيع، مقابل أكثر من 2050 ريالاً للدولار في عدن.

ووفق متابعة بقش، يتجاهل المانحون الدوليون عقدَ مؤتمر سنوي لتقديم التعهدات المالية لليمن دعماً لخطة الاستجابة للأمم المتحدة التي تشكو من نقص شديد في التمويل، رغم دعوة مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة «عبدالله السعدي» في ديسمبر إلى عقد هذا المؤتمر لتغطية الاحتياجات القائمة في مختلف القطاعات.

توقف رواتب متدنية بالأساس | الإضرابات تجتاح المحافظات

مثَّل تأخر دفع الرواتب القلق والمخاوف لدى الكثير من الموظفين والموظفات لاعتمادهم وعائلاتهم على الراتب وعدم وجود دخل آخر لدى كثيرين، وهو ما يفاقم المشاكل الاجتماعية حسب وكالة رويترز، إذ بدلاً من رفع رواتب الموظفين المتدنية وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور وخفض أسعار السلع يتم تأخير الراتب لأشهر، ليزداد تفاقم الأزمات المعيشية والصحية وغيرها.

ونقلت رويترز عن أحد الموظفين غضبه قائلاً إنه يستلم «50 إلى 70 ألف ريال (حوالي 25 إلى 35 دولاراً) وهي جريمة، ومع هذا يتم تأخير صرف الراتب»، مؤكداً أن «راتب الحكومة فقد 80% من قيمته، ولم يعد يكفي لتوفير أدنى المتطلبات مثل الطحين والأرز والسكر، ونحن في الشهر الثالث ولم يصرف الراتب» إذ تم صرف راتب أكتوبر لعدد من الجهات الوظيفية وإهمال غيرها وفق متابعة بقش شكاوى العديد من المواطنين.

مسؤولان في حكومة عدن قالا لرويترز إن الحكومة تواجه أسوأ أزمة مالية وتمويلية في مسيرتها منذ بدء الحرب في 2015 وسط تراجع إيرادات الدولة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، بسبب فقدان عائدات النفط وتوقف الدعم السعودي والإماراتي، وأشارا إلى أن تعليق الصادرات النفطية وتأخر الدعم الخليجي أديا إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية وتسببا في تأخير دفع رواتب العاملين في القطاع العام وتراجع الخدمات العامة ومنها العجز عن توفير الوقود لمحطات توليد الكهرباء والمياه في مدينة عدن والمحافظات المجاورة.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

وأحدث تأخر دفع الرواتب احتجاجات جماعية على مستوى العمال والموظفين والمؤسسات وسط نفاد الاحتياطي الأجنبي لدى حكومة عدن. وفي عدن أعلن «الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب» عن إضراب شامل بدءاً من 08 ديسمبر، وعصيان مدني من 16 ديسمبر للمطالبة بدفع رواتب شهري نوفمبر وديسمبر وهيكلة الأجور بما يتناسب مع سعر الصرف وإصلاح الأوضاع الاقتصادية.

المطالب العمالية شملت التحريك الفوري والسريع لهيكل الأجور بما يتناسب مع سعر الصرف المحلي ومراعاة «الارتفاع الجنوني للأسعار»، والتحريك الفوري للتسويات والعلاوات القانونية والتي لها قرارات قضائية ذات طابع تنفيذي. وكذلك الوقف الفوري للعبث بالمال العام من خلال وقف دفع رواتب بعض موظفي الحكومة بالعملة الصعبة لفئة معينة وبأعداد ضخمة لا تتحملها خزانة الدولة، بوصفه أحد أسباب العجز المالي للحكومة.

ودعت النقابات إلى العمل الفوري على إيقاف التدهور الكارثي للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وإلزام الحكومة ببرنامج إصلاحي اقتصادي شامل، وضبط الأسعار التموينية وغيرها من المواد من خلال لجان ضبط قضائي، ووضع سياسة واضحة لاستيعاب العمالة المتعاقدة والعمل على تثبيتهم في الهيكل الوظيفي. وطالبت كذلك بوضع حلول مناسبة وقانونية لازمة للمتقاعدين بما يكفل لهم كرامتهم، وإيجاد سياسة لإدخال موظفي الدولة في التأمين الصحي الشامل.

«ولا تحرك حكومة عدن ساكناً حيال التدهور الكارثي للأوضاع المعيشية للناس وكأن الأمر لا يعنيهم ولا نرى أي مشاريع لإصلاح الأوضاع أو تحركاً معيناً نرى فيه ذرّة اهتمام بالأحوال السيئة التي وصل إليها الشعب، حتى وصل الأمر إلى قطع الرواتب مع ضآلتها، وعدم قدرتها على سد رمق أطفالنا من مأكل أو مشرب أو ملبس» حسب بيان النقابات الذي رفض أيضاً أي «حلول ترقيعية أو مؤقتة» وطالب «بحل دائم يوفر الحد الأدنى من الحياة الكريمة».

واستجاب عمال وموظفو عدد من المؤسسات والجهات الحكومية لدعوة الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب، بما في ذلك عمال «مصافي عدن» ونقابة البريد والاتصالات والكوادر الطبية والتعليمية.

وقاد المعلمون والتربويون والأكاديميون حملات واسعة من الاحتجاجات والإضرابات العامة. ففي محافظة «تعز» على سبيل المثال، أعلنت نقابة المعلمين عن إضراب شامل في جميع المدارس والمرافق التعليمية بالمحافظة اعتباراً من 29 ديسمبر الجاري، حتى صرف الرواتب والمستحقات الأخرى، وعلّقت جميع الأنشطة التربوية بما في ذلك التوقف عن التدريس. كما أعلنت أنها ستبدأ العام الجديد 2024 بمسيرات احتجاجية وسط المدينة.

وفي محافظة «شبوة» أعلنت نقابة المعلمين عن إغلاق تام للمدارس وإيقاف العملية التعليمية في أوائل ديسمبر الماضي، للمطالبة بصرف رواتب ثلاثة أشهر متأخرة دفعةً واحدة، وطالبت بتعهُّد والتزام وزارة المالية والبنوك التجارية بصرف الرواتب نهاية كل شهر بانتظام، وهيكلة أجور المعلمين بما يتناسب مع الأوضاع المعيشية الحالية، وأكدت عدم رفع الإضراب إلا بتلبية المطالب.

كما وصلت احتجاجات المعلمين إلى محافظة «المهرة» أقصى المحافظات اليمنية شرق البلاد، والتي طالب معلموها بصرف الرواتب وتحسين ظروف العمل وتوفير المستلزمات الضرورية للتعليم.

وعلى الصعيد الجامعي، أعلنت «نقابة هيئة التدريس بجامعات عدن ولحج وأبين وشبوة» عن تصعيد نقابي احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية لأعضاء هيئة التدريس وتجاهُل الحكومة للمطالب المتمثلة في إعادة الراتب إلى البند الأول وصرفه بانتظام نهاية كل شهر مع صرف المتأخرات فوراً، وهيكلة الرواتب وإعادة قيمتها بالعملة الصعبة كما كانت عليه قبل عام 2015، ووضع حلول عاجلة لمعالجة انهيار العملة وتردي الخدمات، ووفاء الحكومة بالتزاماتها كافة تجاه أعضاء هيئة التدريس والموظفين.

السلك القضائي أيضاً يشهد إضراباً احتجاجاً على تدني الرواتب وتدهور المعيشة الذي وصل إليه القضاة بسبب «مجلس القضاء الأعلى»، حيث تحوَّل المجلس إلى وسيلة لتحصين المتورطين في جرائم الفساد بالسلطة القضائية وفقاً لـ«نادي قضاة اليمن» بعدن، والذي دان ما وصفها بـ«خطوات إقصائية وتحركات غير قانونية مسّت بالمراكز القانونية للنادي وقيادته»، كما أكد إيقاف الميزانية الخاصة بالنادي والمرتبات، واتهم النيابة العامة بالانحياز دون الالتفات لكافة الوقائع التي طالب النادي بالتحقيق بشأنها وسط الفساد والمحسوبية والعبث في الوظائف الإدارية والقضائية. في حين قالت «لجنة قضاة حضرموت» إن الموظفين يتعرضون لضغط لإجبارهم على إنهاء الإضراب.

في الضفة المقابلة، خلال ديسمبر، تم إقرار الآلية الاستثنائية المؤقتة لصرف الرواتب في محافظات «حكومة صنعاء» والمعلَن عنها في نوفمبر السابق، لبدء صرفها بواقع نصف راتب اعتباراً من مطلع العام 2025. وقالت وزارة المالية بصنعاء إن قانون دعم فاتورة الرواتب سيشمل 800 ألف موظف بمناطق حكومة صنعاء. وجرى تداول أنباء حول أن الحكومة أسقطت أسماء 200 ألف موظف من كشوفات صرف الرواتب، إلا أن وزارة الخدمة المدنية بصنعاء نفت ذلك.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

المبعوث الأممي: الفشل في دفع الرواتب زاد من الفقر

في إحاطته الشهرية أمام مجلس الأمن الدولي، قال المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، في 11 ديسمبر الماضي، إن إنهاء الحرب خيار متاح لايزال في متناول الأطراف، ويتطلب من الأطراف الانخراط بجدية مع جهود تنفيذ خارطة الطريق التي تهدف إلى تحقيق وقف إطلاق النار وتنفيذ تدابير اقتصادية تشمل دفع الرواتب بشكل مستدام، والتمهيد لعملية سياسية شاملة.

اعتبر غروندبرغ أن «الفشل في دفع رواتب ومعاشات القطاع العام أدى إلى زيادة الفقر بشكل واسع بينما أسهم التضخم المتزايد في جعل العديد من الأسر عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية، بما في ذلك الغذاء»، وأضاف أنه مع «تفاقُم الأزمة الاقتصادية في اليمن، لطالما نبهتُ هذا المجلس في كل شهر إلى العواقب الوخيمة التي تترتب على الانكماش الاقتصادي وتجزئته، واستخدام الاقتصاد كأداة في النزاع»، واصفاً استخدام الاقتصاد كسلاح بأنه «سيؤدي بلا شك إلى خسارة الجميع».

ومن خلال التواصل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع المصرفي «نعمل على استكشاف حلول عملية وملموسة تهدف إلى استعادة الاستقرار وتعزيز الحوار بشأن اقتصاد اليمن، بما يشمل دفع الرواتب واستئناف صادرات النفط والغاز» وفق المبعوث الذي دعا أيضاً إلى «تقديم التنازلات» بوصفه أمراً ضرورياً «إذا كانوا يسعون لتخفيف معاناة اليمنيين».

ومن جانب آخر، قالت وزارة الخارجية بصنعاء إن حكومة صنعاء منفتحة على الحلول الرامية لمعالجة الاقتصاد، وتدعم تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة بإشراف أممي تقوم بإدارة وتصدير الثروات النفطية وإيداع إيراداتها لمواجهة عملية صرف مرتبات موظفي الدولة، وتكون اللجنة المشتركة بمثابة الأساس لمعالجة بقية القضايا الاقتصادية والخدمية العالقة.

تشاؤم أممي حتى أبريل المقبل

في بيانات منشورة في ديسمبر المنصرم، قالت منظمة «الأمم المتحدة» للأغذية والزراعة «الفاو» إن توقعات الأمن الغذائي في اليمن حتى مارس/أبريل 2025 مثيرة للقلق في كل المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومتي صنعاء وعدن، حيث يُتوقع أن تواجه الأسر عجزاً متزايداً عن الوصول إلى الغذاء. وتشير إلى أن أسعار المواد الغذائية بمناطق «حكومة صنعاء» يُتوقع أن تظل مستقرة، لكن الوصول إلى الدخل سيظل محدوداً، مما يؤدي إلى استنفاد مخزونات الأسر. وبخلاف ذلك، يُتوقع أن تشهد مناطق «حكومة عدن» زيادات إضافية في الأسعار من مستوياتها المرتفعة بالفعل حالياً، لتتجاوز بشكل كبير مستويات عام 2024 ومتوسط السنوات الثلاث الماضية. ويعبّر هذا الوضع عن اعتماد متزايد على الأسواق، في حين تتضاءل القدرة الشرائية للأسر، مما يحد من الوصول إلى الغذاء ويؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في العديد من المناطق.

تورد «الفاو» أنَّ أسعار سلة الغذاء الدنيا ارتفعت في نوفمبر السابق بنسبة 5% على أساس شهري، و28% على أساس سنوي، و33% مقارنة بمتوسط السنوات الثلاث الماضية في مناطق «حكومة عدن». وفي المقابل انخفضت أسعار سلة الغذاء الدنيا في مناطق «حكومة صنعاء» بنسبة 5% إلى 14% مقارنة بنوفمبر 2023، وبنسبة 5% إلى 19% مقارنة بمتوسط السنوات الثلاث.

وكانت الزيادات الكبيرة على أساس سنوي في سلة الغذاء الدنيا في محافظات حكومة عدن كالآتي: مأرب (45%)، شبوة (43%)، المهرة (35%)، تعز (35%)، لحج (28%)، حضرموت (22%)، عدن (19%). وعلى الضفة الأخرى رغم انخفاض أسعار المواد الغذائية في مناطق حكومة صنعاء، إلا أن العديد من الأسر ذات الدخل المنخفض لا تزال تكافح من أجل تحمل تكاليف الغذاء في الأسواق، مثل تلك الموجودة في مناطق حكومة عدن.

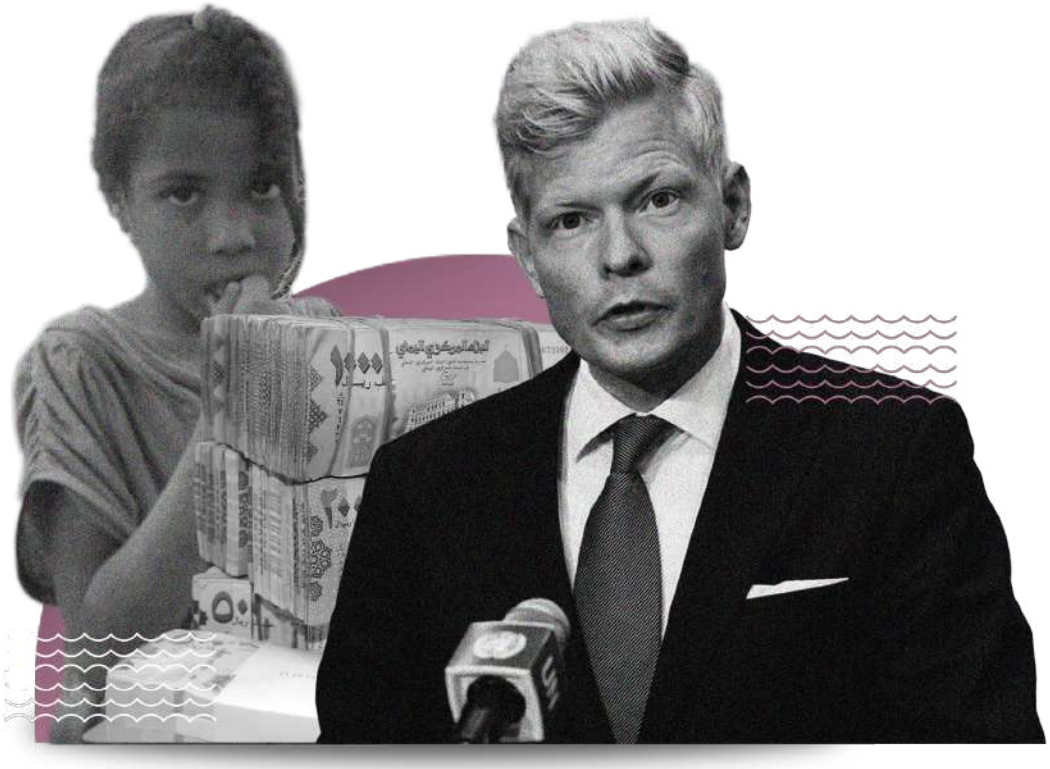

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

الاقتصاد وميناء الحديدة | بين التطوير والاستهداف العسكري

يتكبد الاقتصاد اليمني أضراراً بفعل الغارات الجوية الإسرائيلية على المنشآت المدنية المستهدفة في صنعاء والحديدة رداً على استمرار استهداف الداخل الإسرائيلي بالهجمات الصاروخية اليمنية من جانب حكومة صنعاء. وجرى في ديسمبر استهداف «مطار صنعاء الدولي» ومحطات توزيع الكهرباء «حِزيَز» و«ذهبان»، وفي «الحديدة» استُهدف «ميناء الحديدة» ومنشأة رأس عيسى النفطية، وهو ما تعامل معه مسؤولو حكومة صنعاء بقولهم إنه عدوان على منشآت مدنية يأتي لافتقار إسرائيل إلى «بنك أهداف عسكري في اليمن».

وباتت إسرائيل تتعامل مع «الحوثيين» باعتبارهم «يشكّلون تهديداً ليس فقط لإسرائيل بل للمنطقة والعالم بأسره»، وتقول إنها ستلجأ إلى كافة التدابير «دفاعاً عن النفس» ضد الضربات اليمنية. وبناءً على طلب من إسرائيل عقد مجلس الأمن الدولي نهاية ديسمبر جلسة طارئة لبحث هذه الهجمات، وفيها حذر مندوبو «إسرائيل» و«أمريكا» و«بريطانيا» من خطورة الهجمات اليمنية وطالبوا بإيقافها، في الوقت الذي تؤكد فيه تقارير إسرائيلية أن إسرائيل تواجه مشكلة القتال مع الحوثيين لكون اليمن بعيدةً جغرافياً بشكل يصعب التعامل معه.

ورداً على استهداف إسرائيل منشآت مدنية في صنعاء والحديدة، قال مسؤولون عسكريون بصنعاء إن قوات صنعاء بدأت في معادلات الرد بالمثل: الكهرباء بالكهرباء والمطار بالمطار.

وقبل استهداف مطار صنعاء الدولي، كانت وزارة النقل والأشغال العامة قالت في أوائل ديسمبر إن الوضع القائم في المطار لا يفي بالأساس باحتياجات ملايين اليمنيين الذين يعتمدون على المطار لأغراض العلاج والتعليم والعمل ولمّ شمل الأسر، وطالبت المجتمع الدولي بتحميل «السعودية» مسؤولية إعمار ما دمرته من مرافق وتجهيزات الطيران المدني في اليمن والذي تجاوزت كلفته 7 مليارات دولار.

أما «ميناء الحديدة» فيتم استهدافه في الوقت الذي تنشط فيه حكومة صنعاء على نحو متسارع لتطوير أداء الميناء وتقديم التسهيلات للمستوردين لجعله مركزاً تجارياً للبضائع. في إطار ذلك، أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار بصنعاء عن فتح خطوط ملاحية مباشرة بين ميناء الحديدة وعدد من الموانئ في «السعودية» و«الأردن» و«سلطنة عمان» و«الصين» و«الهند»، وذلك «لتعزيز مكانة وقدرة الميناء على استقبال المئات من الحاويات والبضائع في اليوم الواحد» وفقاً لاطلاع بقش.

وفي منتصف ديسمبر ذكرت منظمة «الفاو» أنّ النشاط الملاحي في مدينة «الحديدة» يرتفع رغم استهدافه منذ شهر يوليو 2024 بالغارات الإسرائيلية الجوية. إذ صعدت واردات القمح عبر ميناء الصليف خلال شهر نوفمبر، ما دفعها إلى توقُّع بقاء أسعار المواد الغذائية بمناطق حكومة صنعاء مستقرة بعكس مناطق حكومة عدن التي تشهد مزيداً من التدهور في قيمة العملة المحلية.

ودعت وزارة الاقتصاد بصنعاء التجار إلى العمل على شحن بضائعهم إلى ميناء الحديدة، لوجود «مزايا وتسهيلات وحوافز للشحن عبره، ومنها التخفيضات الجمركية بنسبة تصل إلى 50%، والإعفاءات وغيرها». وأشارت إلى أنه تمت حلحلة مشكلة تأخير الحاويات في «جيبوتي»، كما تم اتخاذ إجراءات وحلول تنهي تراكم الحاويات في جيبوتي، مضيفة: «جرى تفريغ 15,700 حاوية خلال الأشهر الثلاثة الماضية ولم يعد هناك أي تأخير».

وفي 21 ديسمبر ذكرت «مؤسسة موانئ البحر الأحمر» أن خسائر موانئ الحديدة بسبب الهجمات الإسرائيلية تصل إلى 313 مليون دولار في الفترة من 20 يوليو حتى 19 ديسمبر 2024، وأن الأضرار لحقت بالكرينات الجسرية ومحطة الكهرباء واللنشات القاطرة المساعدة للسفن في ميناء الحديدة.

والشهر الماضي دعا زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ إجراءات هجومية استباقية ضد اليمن بدلاً من انتظار ما وصفه «الصاروخ الباليستي التالي»، ورأى أن يكون الهجوم الإسرائيلي على اليمن ليس لمرة واحدة فقط، بل سلسلة من الهجمات التي تستهدف جميع مصادر الطاقة والموانئ اليمنية. كما طالب «ليبرمان» بتقديم الدعم لحكومة عدن بغرض إحداث حراك عسكري داخلي وإشغال الحوثيين عن ضرب إسرائيل.

ووفق صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، فإن إسرائيل تخطط للهجوم في عمق اليمن بعد تولي «دونالد ترامب» الرئاسة الأمريكية في 20 يناير 2025، حيث تخطط إدارة ترامب القادمة لفرض حظر وعقوبات شديدة على الحوثيين وشن «هجوم كبير على اليمن» بتنسيق أمريكي إسرائيلي حسب الصحيفة.

من جانب آخر، وجَّهت «حكومة عدن» نظرها إلى ميناء الحديدة ودعت المجتمع الدولي إلى استهداف حكومة صنعاء عسكرياً لتحرير الميناء. وفي مداخلة لسفير الحكومة لدى الولايات المتحدة في مجلس الشيوخ الأمريكي، قال «محمد الحضرمي» إن تأمين ميناء الحديدة الحيوي «من شأنه أن يمكننا من حماية البحر الأحمر وإجبار الحوثيين على الانخراط في السلام وكذلك منع وصول الدعم الإيراني لهم»، وأضاف: «لن يكلفنا تحرير الحديدة الكثير كحكومة يمنية وجيش يمني».

كما دعا السفير إلى «استهداف قيادات الحوثيين لتفكيك هيكلهم القيادي»، وتابع: «ستعمل هذه التدابير على تعزيز أمن البحر الأحمر، وحفظ دافعي الضرائب وهذا البلد الكثير من المال، ومحاسبة الحوثيين على أفعالهم، وتوفير الضغط اللازم لإجبار الحوثيين على الانخراط في المفاوضات، مما يمهد الطريق لسلام دائم في اليمن».

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

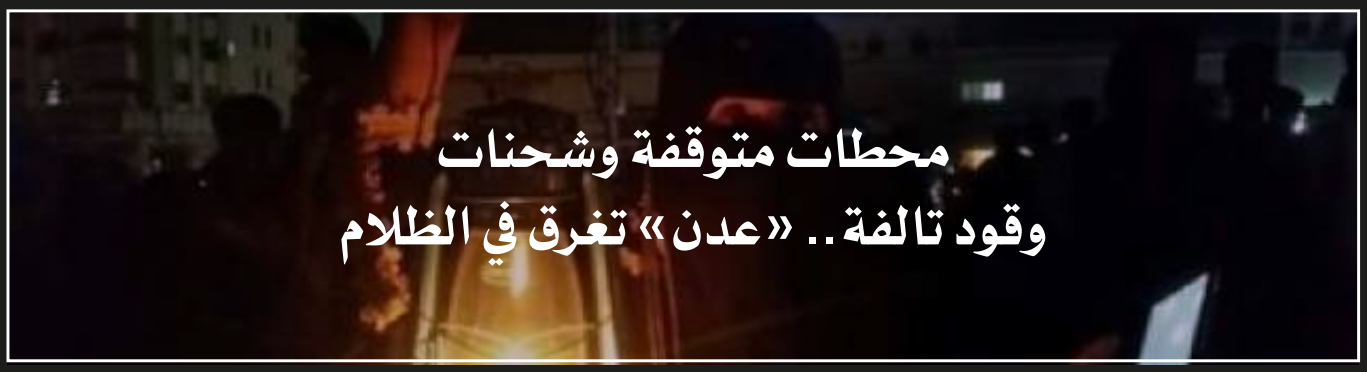

محطات متوقفة وشحنات وقود تالفة.. «عدن» تغرق في الظلام

كعادة كل شهر، وعلى نحو متكرر طوال ديسمبر، ناشدت مؤسسات الكهرباء في محافظات «حكومة عدن»، وأبرزها في «عدن» و«لحج» بالتدخل الحكومي الفوري لتزويد محطات توليد الكهرباء بوقود الديزل والنفط الخام، بسبب النفاد المستمر للكميات المتوفرة التي لا تكفي لتشغيل متواصل للتيار كما تقول المؤسسات، إلا أن الأزمة أخذت تتعاظم، وانتهى العام 2024 دون حل للأزمة المستمرة منذ سنوات، إلى حد غرق مدينة عدن في ظلام دامس.

المحطات تخرج عن الخدمة

حلَّ الظلام على عدن إثر خروج شبه كامل لمحطات توليد الكهرباء، مما تسبب في زيادة ساعات انقطاع التيار الكهربائي وتصاعد احتجاجات الأهالي. وحسب المعلومات التي حصل عليها بقش، فإن ساعات انقطاع التيار وصلت إلى أكثر من 10 ساعات مقابل نحو ساعتين تشغيل فقط.

طالب الأهالي في عدن المجلس الرئاسي والحكومة بالتدخل العاجل وتوفير وقود الكهرباء، مع الخروج شبه الكامل لمحطات توليد الطاقة عن الخدمة، باستثناء محطة الطاقة الشمسية وعدد محدود من محطات التوليد التي تعمل بطاقة محدودة. وتشمل المحطات الخارجة عن الخدمة محطة بترومسيلة «الرئيس» التي تعمل بالنفط الخام، إذ نفد بها مخزون الوقود أيضاً، وتُعد إحدى أهم المحطات التي تعتمد عليها مدينة عدن منذ دخولها الخدمة عام 2022، وقد شهدت خروجاً متكرراً عن الخدمة طوال العام 2024.

وتجاهلت الحكومة مراراً المناشدات لتوفير كميات عاجلة من الوقود، في الوقت الذي يؤثر انعدام استقرار تزويد الكهرباء بالديزل والنفط الخام على مستوى المعيشة والخدمات العامة ويضيف أعباء متزايدة إلى يوميات المواطنين، ويزيد من صعوبات عدد من القطاعات وعلى رأسها القطاع الصحي.

وثمة مطالب بعقد اتفاقات عاجلة مع موردين تجاريين لتأمين إمدادات وقود إسعافية لتشغيل المحطات، إضافة إلى مطالب بضمان مخصصات شهرية منتظمة من الوقود لتلافي الأزمات.

إلى ذلك أشارت معلومات، حصل عليها بقش في ديسمبر، إلى أن وزارة المالية وجهت «بنك عدن المركزي» و«بنك التسليف التعاوني الزراعي» (حكومي) بخصم أكثر من 20 ملياراً و418 مليون و994 ألف ريال من حسابات الجهات الحكومية طرف المركزي وبنك التسليف، وذلك لتوفير تمويل طارئ لتغطية تكاليف شحنات وقود لمحطات توليد الكهرباء.

وعن حسابات الجهات طرف بنك عدن المركزي، تم خصم مليار ريال من حساب إيرادات صندوق صيانة الطرق، و2 مليار ريال من حساب التربتك – مصلحة الجمارك، و7 مليارات و820 مليوناً و310 آلاف و595 ريالاً من حساب المنحة النفطية، ومليار ريال من حساب شركة النفط اليمنية، ونصف مليار ريال من حساب مشروع البطاقة الذكية (مصلحة الأحوال المدنية)، ومليار ونصف المليار ريال من حساب هيئة شؤون النقل البري بعدن، و100 مليون ريال من حساب مصلحة الهجرة والجوازات، و3 مليارات ريال من حساب مؤسسة الموانئ – موانئ خليج عدن، ليصل إجمالي ما تم خصمه من الحسابات في المركزي إلى 16 ملياراً و920 مليوناً و310 آلاف ريال.

أما ما تم خصمه من حساب وزارة المالية طرف بنك التسليف «كاك بنك» فوصل إلى 3 مليارات و498 مليوناً و683 ألف ريال.

ورغم كل هذه المليارات، ينتقد مواطنون استمرار الوضع المتدهور مؤكدين افتقارهم إلى أبسط حقوقهم الأساسية المتمثلة في الحصول على خدمات الكهرباء.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

في ميناء المكلا.. تفريغ شحنة ديزل مخالفة

قامت سلطات ميناء «المكلا» بمحافظة «حضرموت» بتفريغ شحنة كبيرة من مادة الديزل، رغم تأكيد تقرير فني مخالفة الشحنة للمواصفات العالمية ورفض تفريغها سابقاً من قبل شركة مصافي عدن.

في المعلومات التي اطلع عليها بقش، وصلت شحنة الديزل إلى ميناء المكلا على متن الباخرة «M.T BELLAGIO»، ويُقدَّر حجم الشحنة بـ12,992 طناً من الديزل بموجب بوليصة الشحن رقم (B/LNO HAM/06/2024). وكانت شركة «مصافي عدن» قد فحصت الشحنة وأكدت عدم مطابقتها للمواصفات العالمية، ما أدى إلى رفض تفريغها في خزانات المصافي.

رغم ذلك، تم نقل الشحنة إلى ميناء «المكلا» وتفريغها في خزانات فرع شركة النفط بحضرموت، دون موافقة رسمية، في مخالفة للقانون واللوائح التنظيمية. وعلى إثر ذلك، طالبت هيئة مكافحة الفساد وزارةَ النفط والمعادن بتشكيل لجنة تحقيق إدارية للتحقيق مع المختصين في فرع شركة النفط بالمكلا لمعرفة أسباب تفريغ الشحنة، واتخاذ إجراءات قانونية بناء على نتائج التحقيق، مع توجيه فرع الشركة في المكلا بعدم التصرف في الشحنة أو بيعها حتى يتم البت في القضية قانونياً.

وخرجت أزمة تفريغ الشحنة وتفاصيلها للعلن في أوائل ديسمبر الماضي، لكن الشهر انتهى دون أن يرصد بقش أي مستجدات بخصوص الأمر، ولم يتم النشر حول نتائج التحقيق أو ما إذا كان التحقيق جارياً.

وجاءت هذه الواقعة وسط مطالب متصاعدة بضرورة تعزيز الرقابة على واردات الوقود ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية، وأثار الأمر تساؤلات حول الآليات الرقابية ومدى الالتزام بالمواصفات العالمية لحماية المستهلكين من أضرار الوقود المخالف.

إلى ذلك، طالب «مؤتمر حضرموت الجامع» -وهو أحد أبرز التحالفات التي تقود الحراك في حضرموت المناهض لاستغلال الثروات النفطية- بأن تتعاطى وزارة النفط والمعادن إيجابياً مع رسالة هيئة مكافحة الفساد بشأن تشكيل لجنة تحقيق إدارية للتحقيق مع المختصين في فرع إدارة شركة النفط بالمكلا، لمعرفة أسباب إفراغ الشحنة المخالفة.

ويطالب هذا المؤتمر بإصلاح المنظومة الإدارية وكبح جماح ما يصفه «الفساد المستشري» في المؤسسات الرسمية، ويتعاون مع «حلف قبائل حضرموت» الذي يقوم بإجراءات تصعيدية مجتمعية وأمنية وعسكرية لمنع استغلال الثروة النفطية أو خروجها من المحافظة الأكبر في اليمن.

ويُشار إلى أن حلف قبائل حضرموت، الذي يقوده الشيخ عمرو بن حبريش، حَظَر خروج كميات من الوقود مخصصة لمحطة «بترومسيلة» في عدن بعد استحداث الحلف نقاطاً عسكرية في مناطق من مديرية «بروم» غرب حضرموت، وهو ما فاقم من أزمة الكهرباء بعدن وفق تصريحات مسؤولين فيها.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

الأقل منذ 2018 | وديعة سعودية جديدة بلا جدوى اقتصادية

وسط انهيار العملة المحلية بمحافظات الحكومة وأزمة تأخير رواتب الموظفين، أعلنت «السعودية» عن دعم مالي جديد بقيمة 500 مليون دولار، منها 300 مليون دولار كوديعة جديدة لـ«بنك عدن المركزي»، و200 مليون دولار دفعة رابعة من المنحة السعودية لدعم رواتب الموظفين ونفقات التشغيل.

وكالة الأنباء السعودية «واس» ذكرت أنّ الوديعة الجديدة بقيمة 300 مليون دولار في البنك المركزي تأتي تحسيناً للوضعين الاقتصادي والمالي، وأن الدفعة الرابعة بمبلغ 200 مليون دولار تأتي دعماً لمعالجة عجز الموازنة اليمنية من إجمالي 1.2 مليار دولار (المعلَن عنها في أغسطس 2023) عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وذلك لدعم مرتبات وأجور ونفقات التشغيل ولتعزيز الأمن الغذائي في اليمن، ومساعدة الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

اعتبر السعوديون أن دعمهم الاقتصادي يهدف إلى «إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي في اليمن، وتعزيز وضعية المالية العامة، وتنمية وبناء قدرات المؤسسات الحكومية، وتعزيز حوكمتها وشفافيتها، وتمكين القطاع الخاص من دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، بما يؤدي إلى وضع الاقتصاد في مسار أكثر استدامة، ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

ورأت الرياض أن الودائع السعودية السابقة أثّرت إيجاباً برفع احتياطيات النقد الأجنبي في بنك عدن المركزي، وانخفاض أسعار الصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وأسهمت في خفض أسعار الوقود والديزل وانخفاض أسعار السلع الغذائية المستوردة، في حين يرى اقتصاديون يمنيون أن الوضع الاقتصادي اليمني آخذ في التدهور بسبب سوء الإدارة الحكومية وممارسات الفساد التي تؤكد التقارير الحكومية وجودها.

وسبق واتُّهمت الحكومة من قبل خبراء مراقبة العقوبات على اليمن بعمليات فساد وغسل للأموال رافقت تنفيذ الوديعة السعودية المقدمة في 2018، وتم تنفيذ مخطط معقد لغسل الأموال أدرَّ على تجارٍ مكاسبَ بلغت قيمتها نحو 423 مليون دولار، وهو ما نفاه بنك عدن المركزي.

ويشار إلى أن المملكة كانت قد قدمت أيضاً منحاً للمشتقات النفطية لتشغيل قرابة 80 محطة لتوليد الكهرباء في محافظات حكومة عدن، إلا أن أزمة الكهرباء لم تتراجع وأخذت تتفاقم حتى وصول ساعات انقطاع التيار الكهربائي إلى أكثر من 20 ساعة في عدد من المناطق.

من جهتها أثنت حكومة عدن على السعودية، واعتبر رئيس المجلس الرئاسي «رشاد العليمي» أن الدعم الاقتصادي السعودي «يمثل التزاماً قوياً بدعم تطلعات اليمنيين»، في حين رأى رئيس وزراء حكومة عدن «أحمد بن مبارك» أن الدعم يمثل فرصة لتمكين الحكومة من «دفع مرتبات الموظفين وإيقاف التدهور في سعر العملة، فضلاً عن المضي بإصرار في برنامج الإصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد».

أما محافظ بنك عدن المركزي «أحمد غالب» فقال إن «هذه الدفعة من الدعم جاءت في ظروف اقتصادية حرجة واستثنائية لتسهم في تخفيف حدة الأزمة وتعيد بعض التوازن للقطاع المصرفي»، وأشار إلى أن هذا الدعم سيسهم في تلبية الاحتياجات الضرورية والالتزامات الحتمية للدولة وفي مقدمتها دفع رواتب الموظفين.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

«مبلغ مهين» و«مجرد مسكّن للأزمة»

خبراء اقتصاديون انتقدوا الإعلان السعودي عما وصفوه مبلغاً زهيداً لا يستوعب حجم الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد في محافظات الحكومة. ومن عدن، قال الخبير الاقتصادي «ماجد الداعري» في تصريحات لـ«بقش» إن الدعم السعودي الجديد هو «دعم إعلامي لا أكثر، ولا يكفي حتى لصرف كامل مرتبات الأشهر المعلقة، وصرف ديون مستحقات تجار الطاقة المشتراة (الخاصة) ومورّدي الوقود».

ووصف الداعري مبلغ النصف مليار دولار بأنه «مبلغ مهين» لا يمكن أن يُحدث أيَّ تحسُّن أو استقرار في صرف العملة المحلية، موضحاً: «نحن بحاجة ماسة إلى 5 مليارات دولار على الأقل كاحتياطي نقدي للبنك المركزي، وإعادة تصدير النفط والغاز وجمع كافة موارد الدولة والتقشف وإيقاف المرتبات بالدولار لكبار المسؤولين التي ستذهب إليهم الوديعة أيضاً».

ويشير رئيس تحرير موقع مراقبون برس، إلى الحاجة لتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد ومحاكمة الفاسدين، وكذلك «استعادة الأموال المنهوبة بكل الطرق، وإلا فلن تفيدنا أي منح أو دعم أو ودائع ولو وصلت إلى عشرات المليارات من الدولارات» حد تعبيره.

من جانبه تحدث المحلل والصحفي الاقتصادي «رشيد الحداد» بأن الدعم السعودي «المشروط بالأساس بإجراء إصلاحات اقتصادية من جانب الحكومة» لن يكون له أثر إيجابي بدليل أنه لم يؤثر إيجاباً على العملة المحلية منذ الإعلان السعودي عن الدعم.

«والمتعارف عليه اقتصادياً أنه في حال الإعلان عن وديعة جديدة لدعم الاقتصاد فإنّ الإعلان يسهم بشكل إيجابي ويحسن سعر الصرف، وينعكس إيجاباً على أسعار المواد الغذائية والأساسية، لكن لم نلمس أي أثر إيجابي مباشر للإعلان السعودي عن الدعم»، وفق حديث الحداد لـ«بقش».

لذلك اعتبر الحداد أن الأثر الإيجابي للدعم منعدم، إضافةً إلى أن الشروط السعودية تصطدم بواقع مغاير لما يتم الإعلان عنه من قبل الحكومة، خصوصاً ما يتعلق بالسيطرة وبقدراتها على استعادة الإيرادات العامة للدولة وبقدراتها على تحسين الموارد في محافظاتها.

وحسب تعبيره فإن الدعم السعودي الجديد بمثابة «مسكّن» لأزمة اقتصادية في محافظات الحكومة التي تعاني من خلل بنيوي كبير في البنية الاقتصادية، والناجم عن ضعف الحكومة وضعف سيطرتها ونطاق سلطتها المالية والنقدية، مضيفاً أن «من لا يملك السيطرة الحقيقية على الواقع لا يستطيع تمرير أي سياسات نقدية ومالية».

كما أن هذا الدعم هو «الأقل منذ عام 2018 حتى الآن»، وقد تم تقسيمه إلى نطاقين، الأول يتعلق بدعم الموازنة والثاني كوديعة للبنك، فيما لا تزال الآليات الحقيقية لعملية الصرف غامضة، حيث «لم يتم التأكيد على أن الجانب السعودي قد قام بتحويل الأموال لحسابات البنك المركزي بعدن، أو حسابات البنك في الخارج، حتى يتم التصرف بها من قبل المركزي، ولا تزال الأموال تحت وصاية البنك المركزي السعودي» وفق الحداد.

واختتم حديثه لـ«بقش» بالقول إنه خلال الفترة الماضية كان هناك ضغوط سعودية على الحكومة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات اقتصادية حقيقية تسهم في رفع معدل الإيرادات العامة للدولة في هذه المحافظات، وبناء على هذه الشروط والمطالب شُكلت لجنة لترجمة هذه الشروط لكن اللجنة على الواقع -بعضوية محافظ بنك عدن المركزي ووزير المالية- لم تسهم في إحداث إصلاحات اقتصادية حقيقية خصوصاً مع تقاسُم الإيرادات الخارجة عن سيطرة الحكومة من قبل مراكز القوى العسكرية والمدنية.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

أزمة احتياطي المركزي: توقف «المزادات» دون إسعاف العملة

مثل شهر نوفمبر، لم يشهد شهر ديسمبر 2024 عقد أي مزاد إلكتروني لبيع العملة الأجنبية من جانب بنك عدن المركزي بعد ثلاث سنوات من عقدها المستمر، وكان آخر المزادات في 28 أكتوبر، حيث تم عرض 30 مليون دولار انخفاضاً من 50 مليون دولار لتسهيل حصول التجار على العملة الصعبة لاستيراد السلع الأساسية من الخارج، وهو ما تم تناوله اقتصادياً بأنه يشير إلى استنفاد الاحتياطيات من العملات الأجنبية، ويعبّر عن عدم جدوى المزادات في ضبط السوق المصرفية والسيطرة على العملة المحلية.

ذهبت تقارير اقتصادية إلى أن سياسة عقد المزادات لا تحقق الهدف المطلوب منها، حيث إن الشركات التي تحصل على العملات الصعبة بأسعار منخفضة تقوم بإعادة بيعها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، وهو ما يحقق لهذه الشركات أرباحاً سريعة ويؤدي إلى مزيد من تدهور قيمة الريال.

ونظر خبراء اقتصاد إلى الأمر بوصفه نتيجة لسوء إدارة الملف الاقتصادي، مع غياب الرقابة الفعالة على الشركات التجارية وشركات الصرافة، إلى جانب الفساد المالي وغياب الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية، مما يزيد من التدهور الاقتصادي وتراجع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. كما يرى البعض أن المزادات تسببت في استنزاف العملة الصعبة لدى الحكومة، وفي المقابل حققت أرباحاً غير مشروعة للعديد من الصرافات.

وفي ديسمبر ذكر تقرير اطلع عليه بقش لشبكة فيوز ونُشر بموقع «ريليف ويب»، البوابة الأكبر للمعلومات الإنسانية، أنَّ الريال اليمني يواصل انهياره مما يساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما يفرض إلى جانب عدم انتظام دفع رواتب حكومة عدن المزيدَ من الضغوط على القدرة الشرائية للأسر.

وأورد التقرير أن «بنك عدن المركزي» لم يتمكن في نوفمبر من إجراء مزاد للعملات الأجنبية بسبب عدم كفاية الإيرادات الناجمة عن استمرار توقف صادرات النفط الخام ونقص الدعم المالي الخارجي من «التحالف» الذي تقوده السعودية.

وذلك دفع العديد من التجار إلى استخدام قنوات بديلة وغير رسمية في كثير من الأحيان للحصول على العملات الأجنبية، ما أدى إلى مزيد من التراجع في قيمة العملة المحلية.

صنعاء: حلحلة أزمة البنوك وصغار المودعين

أعلنت وزارة المالية بصنعاء في ديسمبر الماضي، عن حلحلة أزمة البنوك وصغار المودعين من خلال تسديد ديون أكثر من 538 ألف مودع في البنوك على مراحل، منهم نحو 440 ألف مودع ستُسدَّد ديونهم في يناير 2025، وأشارت إلى أن هؤلاء هم الذين حُجزت أموالهم في البنك المركزي كقروض على الحكومة والمفترض تسديدها من قِبل من قام بنقل البنك المركزي إلى عدن لكنهم تخلوا عن ذلك، وفقاً للوزارة.

وجاء هذا الإعلان مرافقاً للإعلان عن دعم فاتورة الرواتب وصرف نصف راتب شهرياً للمؤسسات غير الإيرادية، ونصف راتب ربعي كل ثلاثة أشهر للمؤسسات الإيرادية.

ووفقاً للمالية فإن ذلك سيعيد الثقة للجهاز المصرفي، وستكون له آثار إيجابية اقتصادية واجتماعية وسيحسن الظروف المعيشية للموظفين والمواطنين، وينشط الحركة التجارية والصناعية في البلاد، مشيرةً إلى أنه سيتم الحديث عن هذه الآثار الإيجابية لاحقاً، وسيتم الإعلان عن معلومات أخرى وصفتها بـ«المهمة» حول الموضوع عند تدشين الصرف في يناير المقبل، وفق قراءة بقش.

ومثّلت أزمة المودعين في صنعاء خلال 2024 معضلة للبنوك التجارية والإسلامية الكبرى، أفقدت العملاء الثقة بالجهاز المصرفي مع تزايد المطالبات بالحصول على الأموال المودعة، وهو ما قالت حكومة صنعاء إنه سيتم حله مع بداية العام المقبل في إطار القانون المستحدث لدعم فاتورة الرواتب وحل مشاكل صغار المودعين في البنوك.

ووفق عملاء لدى بنوك بصنعاء، فإن البنوك ترفض سحب المبالغ للعملاء بسبب احتجاز أموالها في البنك المركزي اليمني، ومنع إطلاق أو صرف أية مبالغ من الودائع وخصوصاً ودائع ما قبل 2018.

ومرت البنوك بأزمة سيولة تعود إلى عدد من العوامل بما فيها إصدار قانون منع المعاملات الربوية في 2023، وفق مذكرة موجهة من جمعية البنوك اليمنية إلى وزارة المالية في أكتوبر الماضي، إذ أكدت الجمعية وضع السيولة النقدية الحرج في البنوك.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

بينهم محافظ مركزي صنعاء | عقوبات أمريكية على أفراد وشركات صرافة

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن فرض عقوبات على 12 فرداً وكياناً في اليمن منهم رئيس بنك صنعاء المركزي «هاشم إسماعيل»، لدورهم في «الاتجار بالأسلحة وغسل الأموال وشحن النفط الإيراني غير المشروع لصالح الحوثيين».

ووفق بيان الخزانة الذي اطلع عليه بقش، والصادر في 19 ديسمبر، فإنَّ من بين الأشخاص المفروضة عليهم العقوبات عملاء تهريب رئيسيون وتجار أسلحة ووسطاء شحن ومال مكّنوا الحوثيين من الحصول على مجموعة من المكونات ذات الاستخدام المزدوج ومكونات الأسلحة ونقلها، فضلاً عن توليد الإيرادات لدعم هجماتهم الإقليمية، إضافة إلى عقوبات على خمس محافظ للعملات المشفرة مرتبطة بالمموّل للحوثيين المسمى «سعيد الجمل» المدعوم من فيلق القدس الإيراني.

وتصدَّر محافظ مركزي صنعاء هاشم إسماعيل قائمة العقوبات بوصفه «شخصية رئيسية في حركة الحوثيين، والمشرف الرئيسي على الأموال المرسَلة إلى الحوثيين من طهران، ومتعاوناً مع الممول سعيد الجمل لإجراء أنشطة تجارية لصالح الحوثيين».

إلى جانبه، تم تصنيف أحمد محمد محمد حسن الهادي، وهو «مسؤول مالي حوثي كبير ينسق ويسهل نقل الأموال نيابة عن الحوثيين، وقد أمر مسؤولين ماليين آخرين، بما في ذلك الجمل، بنقل الأموال للجماعة وكلفهم بصرف الأموال لمسؤولي الحوثيين وغيرهم من الأفراد في اليمن» وفق الخزانة.

كما استُهدفت شركات صرافة بصنعاء بتهمة نقل مبالغ كبيرة والالتفاف على العقوبات. ومن هذه الشركات «شركة الثور للصرافة» التي «جلبت ملايين الدولارات نيابةً عن شبكة الجمل إلى اليمن لتمكين عمليات غسل الأموال مع فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني».

وكذلك «شركة الحزمي للصرافة» التي قامت «بتحويل أموال إلى شركة دافوس للصرافة والتحويلات المالية الخاضعة لسيطرة الجمل والمدرجة على قوائم العقوبات في أوائل عام 2024».

كما استخدمت «شبكة الجمل» وفقاً للوزارة العملات المشفرة للالتفاف على العقوبات، ما دفع الخزانة الأمريكية إلى تصنيف خمس محافظ إلكترونية يستخدمها الجمل وشبكته في قائمة الأشخاص المحظورين، لتعطيل هذه التدفقات المالية.

وشملت قائمة العقوبات أيضاً «عملاء يتواجدون في اليمن والصين لعبوا أدواراً حاسمة في تسهيل نقل الأسلحة والمكونات ذات الاستخدام المزدوج إلى اليمن»، ومنهم «وائل محمد سعيد عبدالودود وهو مسؤول لوجستي شارك في تسهيل عمليات التهريب، وعمر أحمد عمر أحمد الحاج وهو مسؤول لوجستي سهّل أنشطة تهريب عبر الصومال».

وحسب اتهامات الخزانة الأمريكية، يستغل عملاء المشتريات الحوثيون مجموعة من شركات الشحن التي لديها مكاتب في اليمن والصين لنقل المشتريات غير المشروعة إلى اليمن.

ومن هذه الشركات «شركة صفوان الدبعي للشحن والتجارة، وهي شركة شحن ولوجستيات مقرها اليمن استخدمها مسؤولو المشتريات الحوثيون لاستيراد مواد ذات استخدام مزدوج ومكونات أسلحة أخرى إلى اليمن، وتحتفظ شركة صفوان الدبعي بوجود في الصين».

ونتيجة للعقوبات حُظرت جميع الممتلكات والمصالح في الممتلكات الخاصة بالأفراد والكيانات المذكورة، وأي كيانات مملوكة لهم بشكل مباشر أو غير مباشر بنسبة 50% أو أكثر وفق قراءة بقش، وذلك بشكل فردي، أو مع أشخاص محظورين آخرين، والتي توجد في الولايات المتحدة أو في حيازة أو سيطرة أشخاص أمريكيين.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر ديسمبر 2024

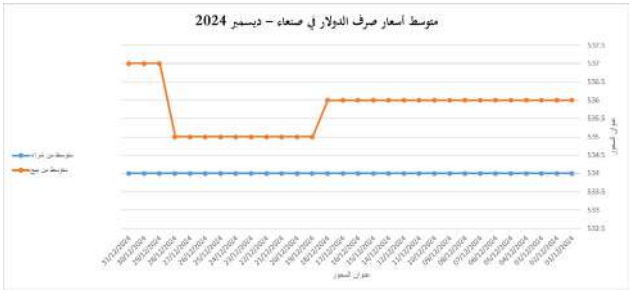

متوسط البيع 535.8 ريال | متوسط الشراء 534 ريال

متوسط البيع 2064 ريال | متوسط الشراء 2054.5 ريال

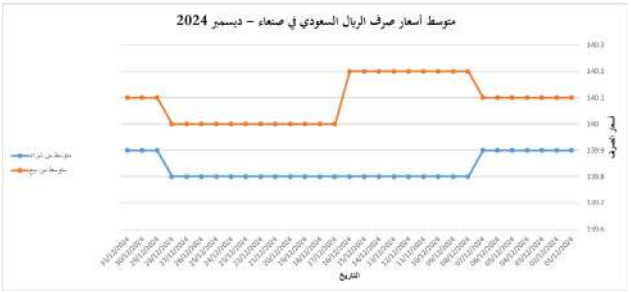

متوسط البيع 140.1 ريال | متوسط الشراء 139.8 ريال

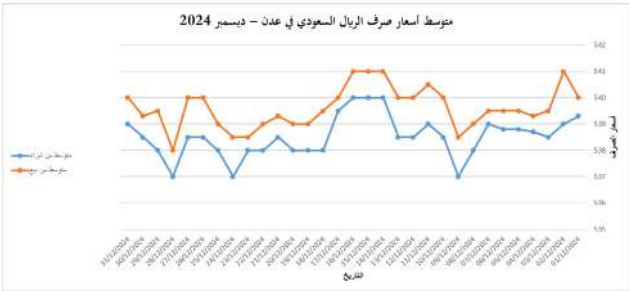

متوسط البيع 539.6 ريال | متوسط الشراء 538.5 ريال

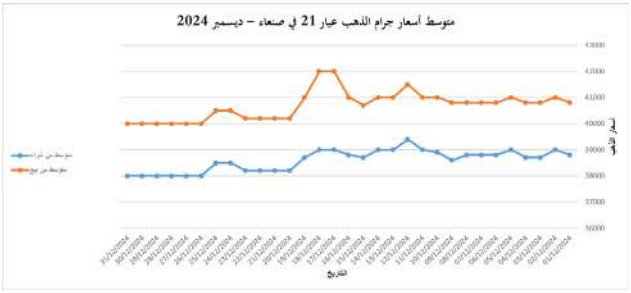

متوسط البيع 40,700 ريال | متوسط الشراء 38,600 ريال

متوسط البيع 162,230 ريال | متوسط الشراء 152,320 ريال

متوسط البيع 314,950 ريال | متوسط الشراء 310,400 ريال

متوسط البيع 1,241,680 ريال | متوسط الشراء 1,219,840 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

أموال مهدرة منذ 2015
علامات استفهام حول «المليارات الخارجية لليمن»

في الوقت الذي تؤكد فيه «الأمم المتحدة» خطورة المشهد الإنساني في اليمن، وتدعو إلى تقديم التمويلات لها من المانحين الدوليين لتغطية الاحتياجات الإنسانية في البلاد، يطالب ناشطون بالكشف عن مصير التمويلات الخارجية والمساعدات الإنسانية لليمن، والتي تصل خلال 2024 إلى 2.12 مليار دولار.

وحسب البيانات التي جمعها بقش، فإن أكبر المستفيدين من منظمات الأمم المتحدة من التمويلات الخارجية في 2024 هو «برنامج الأغذية العالمي» بقرابة 600 مليون دولار (27.9% من الدعم)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة بـ135.7 مليون دولار (6.4%)، ومنظمة الهجرة الدولية بـ53.8 مليون دولار (2.5%)، ومنظمة الصحة العالمية بـ25.3 مليون دولار (1.2%)، ومفوضية اللاجئين بـ49.3 مليون دولار (2.3%)، ومنظمة الفاو بـ16.8 مليون دولار (0.8%)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ2.8 مليون دولار (0.1%)، إضافة إلى 13.1 مليون دولار استفادت منها مكاتب تابعة لمكتب «أوتشا»، و5 ملايين استفاد منها مكتب خدمات المشاريع «يونبس».

وتصل المبالغ التي استلمتها منظمات الأمم المتحدة البارزة إلى قرابة 45% من إجمالي الدعم الخارجي المقدم لليمن، بما يمثل أقل قليلاً من مليار دولار.

وقال ناشطون إن منظمات دولية استلمت دعماً مالياً أيضاً لكن دون تحديد أسمائها، وإنها عوضاً عن توضيح المبلغ أوردت عند أسمائها عبارة «معلومة سرية».

واتهم الناشطون المنظمات الدولية غير الحكومية بالفساد المالي والإداري، وعدم إحداث تغيير ملموس في واقع المواطنين اليمنيين المستهدفين بالمساعدات في مختلف المحافظات.

هدر الأموال منذ 2015

يصل إجمالي تمويل المساعدات الإنسانية لليمن التي استلمتها أبرز المنظمات الأممية (عشر منظمات) لوحدها إلى أكثر من 32 مليار دولار منذ العام 2015 حتى 2024.

وعلى سبيل المثال، تسلَّم برنامج الأغذية العالمي خلال تسع سنوات أكثر من 9 مليارات و23 مليون دولار منذ عام 2015 حتى 2024، وتسلمت اليونيسف أكثر من 2 مليار دولار، والصحة العالمية أكثر من 955.8 مليون دولار، ومفوضية اللاجئين أكثر من 1.1 مليار دولار، والهجرة الدولية أكثر من 705 ملايين دولار، ومكتب الأوتشا أكثر من 161.9 مليون دولار.

وتسلمت المنظمات الأممية البارزة المبالغ التي تتجاوز 32 مليار دولار وحدها من أصل 120 منظمة تقريباً وفق بيانات مفصلة اطلع عليها بقش. وحسب البيانات فإن الـ32 مليار دولار وأكثر تُستثنى منها التمويلات المقدمة من الدول الخليجية بشكل مباشر للبلاد، والتمويلات الأوروبية لعدد من المؤسسات التي تعمل في محافظات مختلفة بما فيها محافظات حكومة صنعاء.

وتشير البيانات إلى غياب إجراءات المحاسبة تجاه المنظمات التي تستفيد من المبالغ المخصصة لليمن، وعدم النظر إلى بلاغات وشكاوى كان قد رفعها متخصصون في متابعة أموال المِنح الدولية ضد المنظمات، مثل الناشط عبدالقادر الخراز الذي يعرف نفسه على صفحته بفيسبوك بأنه «ناشط ضد الفساد».

وتُتهم المنظمات بالفساد وعدم إحداث أي تحسُّن في الواقع، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم الموصوفة من قبل الأمم المتحدة، وسط تفشي الفقر والجوع والبطالة والنزوح داخلياً وتفاقم الاحتياجات الإنسانية والمعيشية والمتطلبات المالية.

وقال الخراز إن بعض الجهات الحكومية تعترف بالفساد الذي يوجد بهذه المنظمات، لكنها تحاول تبرير ذلك بعدم تفعيل إجراءات المحاسبة والقوانين «متناسين البلاغات التي تم رفعها والقضايا التي رفعناها والقضايا التي رُفعت ضدي بشكل خاص من بعض شركاء المنظمات بسبب ما نكشفه من حقائق التمويل والفساد، والتي صدرت أحكام فيها لصالحي وأحيل هؤلاء الشركاء إلى نيابة الأموال العامة للتحقيق في التمويلات»، مضيفاً أن «هناك من يعمل على عرقلة الملف وعرقلة المحاسبة».

هذا وتصل التمويلات من الاتحاد الأوروبي لليمن منذ 2015 حتى 2021 فقط إلى قرابة 650 مليون يورو حسب بيانات جمعها بقش.

ويحدث ذلك في الوقت الذي تقول فيه المنظمات الأممية إنها تفتقر إلى التمويل اللازم وتعاني من شحة شديدة في تقديم المنح لتغطية الاحتياجات في اليمن، إلى الحد الذي يجعلها تقلص أو تلغي العديد من الخدمات والمساعدات للأشخاص المستحقين كما في محافظات شمال البلاد، بالشكل الذي تقر المنظمات أنه يؤثر سلباً بشدة على المستحقين.

«السعودية» تستهدف زيادة الاستثمارات مع اليمن

في ديسمبر عقد مجلس الأعمال السعودي اليمني مباحثات في «مكة المكرمة» بحضور 300 مستثمر سعودي ويمني، لمناقشة فرص استثمارية في عدة قطاعات اقتصادية. وتم الإعلان عن إطلاق مبادرات لتعزيز التبادلات التجارية والاستثمارية بين اليمن والسعودية، ودعم جهود التنمية الاقتصادية في اليمن.

كما جرى الاتفاق على تأسيس 3 شركات سعودية يمنية، الأولى للطاقة المتجددة بهدف إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية برأسمال 100 مليون دولار لتغذية الأراضي اليمنية بالكهرباء، والثانية للاتصالات عبر شبكة الاتصالات الفضائية «ستارلينك»، والثالثة للمعارض والمؤتمرات في اليمن لتسويق المنتجات السعودية وإقامة معارض تسهم في إعادة إعمار اليمن.

وشملت المبادرات تطوير المنافذ الحدودية بين البلدين من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية لزيادة حجم التبادل التجاري، وتأسيس نادي المستثمرين اليمنيين في المملكة لزيادة حجم الاستثمارات السعودية واليمنية، والدخول بشراكات ومشاريع مشتركة.

الاقتصاد والوضع الإنساني

وتحدَّث المجلس عن ضرورة تذليل التحديات البنكية والائتمانية التي تواجه التجار السعوديين واليمنيين في تصدير منتجاتهم، عبر معالجة وضع البنوك اليمنية وفتح قنوات للتعاون مع البنوك السعودية وتطوير قطاع الصرافة باليمن.

دعا المجلس أيضاً إلى إنشاء محاجر صحية لفحص المواشي والمنتجات الزراعية والسمكية اليمنية بهدف زيادة الصادرات اليمنية إلى السعودية، وتأسيس مدن غذائية ذكية في المناطق الحدودية لتعزيز الأمن الغذائي وخلق بيئة اقتصادية مستدامة وفقاً للمجلس، عبر تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتطوير تقنيات حديثة لدعم الإنتاج الغذائي المحلي.

يضاف ذلك إلى الرغبة في تسهيل انسيابية حركة التجارة بين اليمن والسعودية، عبر تبسيط الإجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية والموانئ والمطارات اليمنية.

وتُقدَّر الاستثمارات اليمنية في السوق السعودي بنحو 18 مليار ريال (أكثر من 4.7 مليارات دولار)، وتحتل اليمن المرتبة الـ13 بين الدول التي تستثمر داخل المملكة التي قدمت لرؤوس الأموال اليمنية في العام الماضي نحو 3094 ترخيصاً.

ويبلغ حجم التبادل التجاري حالياً 6.3 مليارات ريال (1.6 مليار دولار)، وتشكل الواردات اليمنية منها فقط 655 مليون ريال (174.6 مليون دولار)، وتركز المملكة على امتلاك اليمن إمكانات كبيرة في قطاعات التعدين والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

وتريد السعودية إشراك القطاع الخاص في تحقيق استقرار اقتصادي في اليمن وفقاً لرئيس مجلس الأعمال السعودي اليمني، عبدالله محفوظ، من خلال الاستثمار في مشروعات تدعم التنمية الاقتصادية وتوفر فرص عمل، وتحسن البنية التحتية وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُعتبر داعمة للتوظيف.

ووفقاً لبن محفوظ، يُراد دعم رواد الأعمال اليمنيين وتوفير مصادر التمويل الداعمة للمشروعات، خصوصاً مشروعات إعادة إعمار اليمن، وكذا تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن، ليقوم القطاع الخاص اليمني بتنفيذ مشروعات تنموية كبيرة بنظام البناء والتشغيل والتحويل، المعروف اختصاراً باسم «بي أو تي» (B.O.T).

صنعاء تقر قانون الاستثمار بعضوية عدن وحضرموت

أعلن البرلمان في صنعاء، منتصف ديسمبر، عن إقرار مشروع قانون الاستثمار بصيغته النهائية، ويتألف القانون من 99 مادة، ويهدف وفقاً لحكومة صنعاء إلى تنظيم وتشجيع وجذب رؤوس الأموال اليمنية وغير اليمنية للاستثمار في اليمن بالقطاعات الخاضعة لأحكام هذا القانون، وذلك من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستثمار في البلاد والإسهام في تحقيق اقتصاد وطني متنوع ومستدام.

ويتضمن المشروع دعم المشاريع الصغيرة والأصغر ومشاريع الاقتصاد المجتمعي، ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية وصناعة الآلات والمعدات ومشاريع البنية التحتية المتنوعة، وتحفيز المشاريع المعتمدة على مدخلات الإنتاج المحلية، وزيادة معدلات الإنتاج المحلي وتخفيض فاتورة الاستيراد، وحماية الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات المحلية وتحسين ميزان المدفوعات.

كما قالت الحكومة إنه سيحفز الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية ونقل وتوطين الصناعات ذات الأولوية، وخصوصاً الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي والسمكي، ودعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، ومشاريع الأمن الغذائي والسلعي، وكذا تشجيع شركات المساهمة العامة، وفتح باب المنافسة أمام المستثمرين ومنع الاحتكار، إلى جانب إقامة مناطق ومجمعات استثمارية عامة وتخصصية.

وحسب ما نُشر، يتم إعداد وتنفيذ حزم متنوعة من وسائل الدعم والخدمات والتسهيلات اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، ومساعدة المستثمرين للتغلب على أي عوائق أو عقبات تعترض إنشاء أو تنفيذ أو تشغيل مشاريعهم.

إلى ذلك تلقَّى اتحاد الغرف التجارية والصناعية بصنعاء في ديسمبر طلباً بإضافة عضوية الغرفة التجارية الصناعية بعدن وغرفة تجارة وصناعة حضرموت، إلى مشروع قانون الاستثمار الجديد.

إذ طلبت الغرفة التجارية الصناعية بعدن من الاتحاد إضافة عضويتها وعضوية غرفة تجارة وصناعة حضرموت، ووصفت وزارة المالية بحكومة صنعاء هذا الطلب بأنه يعكس حساً وطنياً عالياً لدى الغرفتين بعدن وحضرموت ويؤكد حرصهما على المشاركة في صنع القرار الاقتصادي في مستقبل البلاد بغض النظر عن الفرقة الحاصلة في اليمن.

لكن وقبل إقرار القانون، نشر ناشطون على منصات التواصل الاجتماعي اعتراضات على بعض جوانب القانون واصفين إياه بأنه يتيح التحكم الخارجي عن طريق «البنك الدولي» في الجانب الاستثماري والتجاري والاقتصادي اليمني.

ومن ذلك ما كتبه الكاتب والناشط خالد العراسي الذي اقترح رفض التمويلات المدفوعة من كيانات معادية، وتحديد أهداف التسهيلات والامتيازات (بتخفيض الأسعار والحد من البطالة بتشغيل عمالة يمنية وخفض فاتورة الاستيراد)، وتقييم ذلك سنوياً في نسبة تحقيق الأهداف لاستمرار التسهيلات والامتيازات.

وأضاف: «عدم قبول تمويل بقروض ربوية، تعريف المنتج المحلي عبر استخدام مواد خام يمنية بنسبة 70% على الأقل وعمالة يمنية بنسبة 100%، تحديد نوعية المشاريع الاستثمارية وتقسيمها إلى فئات حسب الأولوية وكل فئة لها امتيازاتها الخاصة وعدم الاكتفاء بتحديد السقف المالي فقط»، وكذلك «تقديم مبلغ ضمان تنفيذ وفترة زمنية ما لم يصادر المبلغ المقدم (الضمان) وتُستعاد الأرض الممنوحة».

وتابع: «كنا نتمنى من وزير الاقتصاد في حكومة التغيير والبناء مراجعة المشروع قبل تقديمه كما هو دون أي تعديل وعلى الأقل كان يمكن لمجلس الوزراء أن يفعل ذلك»، مشيراً إلى أنه تم إقرار نفس القانون في «مصر»، ويتم العمل على إقراره في «موريتانيا» بدعم من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وحالياً في اليمن، وأن كل ما يتطلبه الأمر هو إجراء التعديلات اللازمة.

ويُذكر أن قانون الاستثمار في مصر أُقر في العام 2017 وتسري أحكامه على الاستثمار المحلي والأجنبي أياً كان حجمه، إما بنظام الاستثمار الداخلي، أو بنظام المناطق الاستثمارية أو بنظام المناطق التكنولوجية، أو بنظام المناطق الحرة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

اقتصاد مدمر ومَقتلة بشرية على مدار الساعة

أنهى الفلسطينيون في "قطاع غزة" عام 2024 وهم على اعتماد كلي على المساعدات الإنسانية حصراً، إذ تلاشت كل أشكال الحياة الإنسانية والاقتصادية والتجارية وانعدمت أدنى مقومات العيش في القطاع المحاصر الذي يتعرض لحرب إبادة إسرائيلية منذ شهر أكتوبر 2023 راح ضحيتها أكثر من 162 ألف فلسطيني بين شهيد ومفقود وجريح.

وبات سكان قطاع غزة، الذي يقطنه قرابة 2.2 مليون شخص، تحت رحمة النزوح مراراً وتكراراً ويواجهون شحاً خانقاً في الغذاء والمياه، وسط ارتفاع مهول في أسعار السلع الضرورية. فمثلاً يصل هناك سعر كيس "دقيق القمح" في "وسط غزة" إلى 200 دولار، ويبلغ سعر كرتونة البيض (الطبق الواحد) إلى 100 دولار، وفق بيانات من داخل غزة راجعها "بقش". في حين أنّ قوات الاحتلال تغلق كل معابر القطاع ضارباً على الحائط كل التحذيرات الأممية من تفاقم المأساة.

وثمة أكثر من 500 ألف شخص في "شمال غزة" يعيشون في مبانٍ متضررة بشدة وملاجئ مؤقتة، مع استمرار الحصار الإسرائيلي واستخدام التجويع كسلاح ضد الفلسطينيين. وفي هذا الخراب الذي حوَّل القطاع إلى أكوام من الأنقاض، تُقدَّر تكلفة إعادة إعمار غزة بحوالي 50 مليار دولار، وتأتي المرحلة الأكثر خطورة بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار في القطاع.

وتقول الأمم المتحدة إن إعادة إعمار قطاع غزة ستستغرق 80 عاماً إذا استمر الاحتلال في عدوانه، وتشير إلى أن شمال القطاع تقترب فيه نسبة التدمير من 100%، وأنه في مايو 2024 كان هناك أكثر من 39 مليون طن من الحطام في غزة، ويختلط الحكام بذخائر غير منفجرة ونفايات سامة ومواد أخرى.

وتستمر حرب الإبادة رغم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر قرارين حول فلسطين، الأول يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، مشابه في لغته للقرار الذي فشل مجلس الأمن في تبنيه خلال نوفمبر بسبب الفيتو الأمريكي. والقرار الثاني يدعم عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، ويندد بقرار إسرائيل بحظر أعمال الوكالة (اعتباراً من بداية شهر فبراير 2025)، وهو قرار أكدت الأونروا أنه سيشل كافة أنشطتها ويمنع وصول المساعدات الإغاثية المبقية لحياة ملايين الفلسطينيين، ويمتد إلى تحطم المنظومة التعليمية والصحية التي تتكفل بها الأونروا لصالح ملايين من الفلسطينيين، دون وجود بديل يقوم بهذا العمل في فلسطين.

العديد من "بائعة الكبريت".. واقع أصعب من الخيال

في رواية "بائعة الكبريت" يحكي الكاتب الدنماركي "هانس كريستيان أندرسن" عن طفلة أرهقها البؤس والفقر تحاول حافية القدمين بيع أعواد الثقاب وسط البرد والجوع في ليلة رأس السنة، لكن دون أن تجد إنساناً يشتري منها كبريتها أو يساعدها في معاناتها، بعدها تجلس في زاوية وسط الصقيع وتشعل أعواد الثقاب لتحتمي بدفء متخيَّل، وتتخيل جدتَها تأخذها بعيداً عن هذه المعاناة، ثم تموت الطفلة برداً وجوعاً دون أن تفارق البسمة شفاهها.

كان هذا الخيال أقل قسوة من الواقع الذي يعيشه أطفال قطاع غزة في حقيقة الحرب، وسط ظروف الحصار وبرد الشتاء. إذ يموت العديد من الأطفال برداً في مخيمات النزوح التي تفتقر إلى أدنى مستويات المعيشة السوية. وبنهاية شهر ديسمبر القارس توفي ستة أطفال "حديثي الولادة" على إثر البرد خلال أسبوع واحد، وتبلغ أعمارهم أياماً معدودة فقط.

أحدث ذلك جدلاً في منصات التواصل الاجتماعي، وشبَّه ناشطون فلسطينيون وعرب ذلك بقصة "بائعة الكبريت" المتخيلة، لما للظروف الراهنة في القطاع من طابع القسوة والكارثة الإنسانية المتواصلة، مع انعدام وسائل التدفئة في مخيمات النازحين، إلا أن الواقع يبقى واقعاً مؤلماً يشهده القطاع بالفعل.

ووسط انخفاض كبير في درجات الحرارة وموجات الصقيع، يعيش النازحون في خيام منذ تدمير منازلهم في الوقت الذي تزداد الوفيات في هذه الخيام في صفوف الأطفال والكبار نتيجة لتردي الأوضاع التي تعيشها هذه الأسر. وأكدت وكالة "الأونروا" أن أطفال غزة يعانون من البرد القارس، ويتجمدون حتى الموت بسبب نقص المأوى والاحتياجات الأساسية، أما الإمدادات الشتوية والأغطية فما زالت عالقة منذ أشهر بانتظار الموافقة "الإسرائيلية" على إدخالها إلى القطاع.

ولعلَّ إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الأمم المتحدة في نوفمبر 1959 يتعلق فقط بأطفال العالم والدول المتقدمة، ولا ينطبق على أطفال فلسطين الذين سلبهم الاحتلال أدنى حقوقهم في الحياة والتعليم والمأوى والرعاية الصحية والغذاء الجيد والحماية من العنف، في حين لم تُجدِ نفعاً العبارات الرنانة التي تتداولها المنظمات حول حقوق الأطفال، إذ لا يجد أطفال غزة حتى الفرصة لـ"التطعيم"، ويتفشى بينهم فيروس "شلل الأطفال" شديد العدوى وخاصةً بين الأطفال دون سن الخامسة وفقاً لتأكيد منظمة الصحة العالمية.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

تانيا حاج حسن، وهي طبيبة في مؤسسة المعونة الطبية للفلسطينيين، قالت لمجلس الأمن الدولي، إن شهادات الأطباء والعاملين في المجال الصحي بالأراضي المحتلة الفلسطينية المتكررة والمباشرة والمدانة لم تحرّك العالم حتى الآن نحو اتخاذ إجراء له معنى ضد الاحتلال الإسرائيلي، مشددة على توقعات بأن "نحو 96% من أطفال غزة موتهم وشيك، في حين يتمنى كثيرون منهم موتهم".

وخلال ما يشهده القطاع من ظروف قاهرة تفوق التراجيديا المتخيَّلة، طالب ثمانية أعضاء في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) بـ"تطهير" شمال قطاع غزة من السكان، عبر إصدار أمر بـ"تدمير كل مصادر المياه والغذاء والطاقة"، ودعوا إلى استخدام الحصار وتدمير البنية التحتية وقتل أي شخص "لا يرفع الراية البيضاء" في شمال غزة، كما دعوا إلى استخدام هذه السياسة في أجزاء أخرى من القطاع.

ورغم نفي إسرائيل تنفيذ خطة الجنرالات، إلا أن الاحتلال يشن منذ 05 أكتوبر 2024 هجوماً مدمراً على شمال قطاع غزة، أدى إلى استشهاد وإصابة آلاف الفلسطينيين وتهجير عشرات الآلاف وتدمير المستشفيات والبنية التحتية، بالتزامن مع تشديد الحصار الخانق.

غلاء معيشي وشلل اقتصادي تام

انتهى العام 2024 مسجلاً في غزة أعلى مستويات الغلاء المعيشي بسبب القيود الإسرائيلية الخانقة على دخول البضائع من السلع الأساسية والمواد الغذائية، إذ يتحكم الاحتلال في حركة البضائع والشاحنات عبر المعابر الحدودية للقطاع، خصوصاً عقب سيطرته على معبر "رفح" الحدودي مع "مصر" في شهر مايو الماضي، فضلاً عن إدخال كميات محدودة من الشاحنات لا تتجاوز في المعدل المتوسط 50 شاحنة يومياً. وخلال ذلك تراجع معدل الاستهلاك بنسبة 80% في 2024 على أساس سنوي.

وتُعتبر المخابز شريان حياة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الجوعى في غزة، لكن هذه المخابز على وشك الإغلاق أو أغلقت في معظمها بالفعل، نتيجة لشحة الدقيق والوقود. وقد انعكس هذا الحصار وحظر دخول الغذاء إلى القطاع بالسلب على معدل غلاء المعيشة بالنظر إلى زيادة الطلب وقلة العرض في الأسواق المحلية ولجوء الفلسطينيين في القطاع لشراء المواد بأضعاف أسعارها التقليدية وغياب الجهات الحكومية بشكل فعال عن ضبط الأسعار.

ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفع مؤشر غلاء المعيشة في قطاع غزة بنسبة تصل إلى 490% منذ 07 أكتوبر 2023 حسب اطلاع بقش، كما بلغت معدلات الفقر 90%، وارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي إلى 90% أيضاً، ويبقى غالبية السكان في وضعية "بطالة" بسبب حالة الشلل في مختلف المنشآت، خصوصاً في القطاع الخاص، إضافةً إلى معاناة عمال المياومة "العمل بالأجر اليومي".

ولم تفلح الجهات الحكومية في ضبط الأسعار أو كسر حدة الغلاء، وهو ما زاد من انعدام الأمن الغذائي لنحو مليوني نازح يعيشون على مساحة 35 كيلومتراً مربعاً من إجمالي مساحة القطاع البالغة 365 كيلومتراً مربعاً. وهناك أكثر من 1.8 مليون فلسطيني في غزة يعانون من مستويات "حرجة للغاية" من الجوع، حيث دمَّر الاحتلال قرابة 70% من الأراضي الزراعية.

ويُعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدمياً، أي إن حوالي 65% من الاقتصاد الفلسطيني هو خدمات مقابل قطاعات إنتاجية تشكل حوالي 20% فقط من مجمل هذا الاقتصاد، ما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد متغير يتأثر بالصدمات. وحسب بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني، تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال 2024 مقارنة بالعام السابق، إذ تراجع نشاط الإنشاءات في غزة بنسبة 98% وفي الضفة بـ38%، وتراجع نشاط الصناعة في غزة بنسبة 90% و30% في الضفة، ثم نشاط الزراعة بنسبة 91% في غزة و17% في الضفة، ونشاط الخدمات بنسبة 81% في غزة و17% في الضفة.

ووصل انكماش الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي) إلى 86% في غزة، حيث طالت تداعيات الحرب المدمرة كل أشكال الحركة الاقتصادية. فعلى الصعيد الصناعي دُمرت المنشآت الصناعية واستُهدفت المناطق الصناعية وبنيتها التحتية وخطوط الإنتاج، وتشدد الحصار على دخول المواد الخام اللازمة للصناعة وهو ما أفقد آلاف العاملين وظائفهم.

وعلى الصعيد التجاري توقفت الأنشطة التجارية بعد منع حركة البضائع بين غزة والعالم الخارجي، وأثر ذلك على التجار والمستهلكين على حد سواء، إذ قلَّ دخل السكان وانخفضت القدرة الشرائية، واستُهدفت المراكز التجارية وقُصفت الأسواق والمحلات التجارية. كما استُهدفت البنية التحتية للزراعة مثل الآبار وشبكات الري، وانعدمت القدرة على تصدير المنتجات الزراعية.

أما عن حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي في قطاع غزة، فقد كان يبلغ في عام 2003 قرابة 29% من إجمالي تجارة فلسطين حسب قراءة بقش، إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى أقل من 4% خلال حرب الإبادة الإسرائيلية، حيث أدى التوقف شبه التام في سلاسل الإمداد من وإلى قطاع غزة، إلى كارثة صحية وغذائية في جميع أنحاء القطاع مع نقص حاد في السلع واللوازم الحياتية التي يتم توفيرها بمستويات دنيا لا تتجاوز 5% من الكميات التي يجب أن تُقدم فعلياً إلى القطاع.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

البنك الدولي: دمار اقتصادي ومصرفي

في بيان أصدره في ديسمبر 2024، قال "البنك الدولي" إن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أدت إلى "تحوُّل غير مسبوق في التاريخ الحديث" للاقتصاد الفلسطيني الذي دمرته هجمات الاحتلال. مشيراً إلى انهيار الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بنسبة 86% في نهاية النصف الأول من العام 2024، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2023، كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي لـ"الضفة الغربية" بنسبة 26%.

البنك ذكر أن الصراع الدائر في الشرق الأوسط ما زال يؤثر بشكل كارثي على الاقتصاد الفلسطيني ويدفع القطاع إلى أزمة غير مسبوقة، حيث "أدى استمرار الأعمال العدائية إلى انخفاض حاد في الناتج الاقتصادي وانهيار الخدمات الأساسية في كل من قطاع غزة والضفة، وسط ارتفاع حاد في الفقر".

كما ارتفع التضخم في قطاع غزة بنسبة 300% في الأشهر الـ12 حتى أكتوبر الماضي، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 440%، وأسعار الطاقة بأكثر من 200% بسبب الاضطرابات الكبيرة في الإمدادات وصعوبة توصيل المساعدات الغذائية. لذلك أصبح 91% من سكان غزة "على شفا انعدام الأمن الغذائي الحاد"، بينما يواجه "875 ألف شخص مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي"، فيما يواجه 345 ألفاً مستويات "كارثية".

وحول الوضع المصرفي، تسببت الحرب الإسرائيلية على غزة في تدمير 93% من فروع المصارف العاملة في القطاع، ودمرت 88% من مؤسسات التمويل الأصغر، ومعظم الصرافات، و88% من شركات التأمين.

وفي الوقت الراهن، لا يعمل غير ثلاث من أصل 94 ماكينة صراف آلي في عموم قطاع غزة، لذا يكافح الفلسطينيون في القطاع لدفع ثمن السلع والخدمات البسيطة، بما في ذلك الغذاء والأدوية. ويعرقل التأثير على النظام المصرفي جهود القطاع الخاص لاستئناف إنتاج السلع، وفي نهاية المطاف توفير فرص العمل ودفع رواتب الموظفين.

ويعمل في قطاع غزة 11 مصرفاً محلياً وأجنبياً بإجمالي ودائع تجاوزت 3 مليارات دولار حتى نهاية أكتوبر 2024، وتسهيلات بقيمة 951 مليون دولار، وفق بيانات سلطة النقد الفلسطينية. ورأى البنك الدولي أنّ الوصول إلى الخدمات المالية الفعالة أمر ضروري للنمو الاقتصادي الشخصي والتنمية الاقتصادية، خصوصاً في أوقات الأزمات عندما يمكن أن تكون المدفوعات الرقمية بمثابة شريان حياة.

تدمير الكهرباء.. خسائر بـ450 مليون دولار

لا يزال قطاع غزة مكاناً مغلقاً مظلماً منذ السابع من أكتوبر 2023 بعد قرار إسرائيلي بقطع التيار الكهربائي عن القطاع ووقف إمدادات الوقود التي تعمل على تزويد محطة التوليد الوحيدة فيه، كما أقدم الاحتلال على تدمير البنية التحتية الخاصة بالقطاع الكهربائي، وأصبح الحصول على التيار أمراً استثنائياً، لا يمكن الوصول إليه إلا عبر مصادر بديلة عن التيار الاعتيادي كالطاقة الشمسية وبعض المولدات التي بقيت تعمل لبضعة أسابيع من الحرب.

وتشير تقديرات لشركة توزيع الكهرباء بغزة، إلى أن خسائر قطاع الكهرباء تبلغ أكثر من 450 مليون دولار. فهناك 90% من مخازن شركة توزيع الكهرباء دُمرت كلياً أو جزئياً، و70% من مباني الشركة ومرافقها، كما دُمرت 90% من آليات الشركة ومعداتها بما في ذلك الشاحنات والرافعات التي كانت مخصصة للعمل وتمديد الشبكات، وتضررت 68% من شبكات التيار الكهربائي على صعيد الضغط المنخفض والمتوسط، فضلاً عن خسائر في قطاع التشغيل والتحكم بنسبة 100%، وخسائر بالنسبة نفسها في القطاع التجاري الخاص بشركة التوزيع في غزة.

وتقتصر الخسائر المقدرة والمعلنة حالياً على قطاع شركة توزيع الكهرباء في غزة، ولا توجد خسائر واضحة في ما يتعلق بقطاع الطاقة المرتبطة بالإنتاج، وخصوصاً محطة التوليد الوحيدة، وهي قرب منطقة وادي غزة والتي يجري استهداف محيطها باستمرار. ووفقاً للمكتب الإعلامي الحكومي بغزة فإن الاحتلال دمر 3130 كيلومتراً من شبكات الكهرباء، و125 محولاً من محولات توزيع الكهرباء الأرضية.

وتسبب انقطاع الكهرباء في انقطاع المياه وتعطل ضخ محطات المياه، وتعطل شبكات الصرف الصحي، وتعطل المستشفيات وقدرتها على تشغيل المعدات الطبية مثل أجهزة التنفس الصناعي وأجهزة غسيل الكلى ومعدات غرف العمليات الجراحية وتخزين الأدوية.

كما أضر انقطاع الكهرباء بعمليات الاتصالات خصوصاً في حالات الطوارئ، وبالقطاع الغذائي الذي شهد تلف الأطعمة نتيجة لتعطل البرادات، علاوة عن تعطيل المخابز.

ويحتاج القطاع ما بين 400 إلى 500 ميغاواط، ويصل الاحتياج إلى 600 ميغاواط في ذروة الاستخدام خلال فصلي الشتاء والصيف، وما كان يتوفر قبل الحرب للمحطة من مختلف الأطراف المصرية والإسرائيلية مع إنتاج محطة الكهرباء لا يتجاوز 250 ميغاواط، بعجز يراوح بين 50 و70%.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

أحدث بيانات شهر ديسمبر 2024 للوضع الاقتصادي في قطاع غزة وفق مراجعات "بقش"

(النسبة على أساس سنوي)

+86% نسبة انكماش الاقتصاد (تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الحرب)	300% معدل التضخم	490% مؤشر غلاء المعيشة
+90% معدل الفقر	80% معدل البطالة	+90% معدل انعدام الأمن الغذائي
80% معدل تراجع الاستهلاك	90% معدل تراجع الصناعة	91% معدل تراجع الزراعة
81% معدل تراجع الخدمات	98% معدل تراجع الإنشاءات	93% (مدمرة) معدل نشاط المصارف
3 ماكينات فقط من أصل 94 ماكينة معدل نشاط الصراف الآلي	88% (مدمرة) معدل نشاط مؤسسات التمويل الأصغر	88% (مدمرة) معدل نشاط شركات التأمين

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

محطات اقتصادية وهزات كبرى في الأسواق العالمية

كان عام 2024 فترة تحولية للأسواق العالمية، مدفوعة بتحولات جيوسياسية كبيرة، وتغيرات في السياسة النقدية، وأحداث بارزة. وشملت التطورات الرئيسية قرار اليابان بإنهاء أسعار الفائدة السلبية، وانهيار وول ستريت في أغسطس، وخفض أسعار الفائدة الأمريكية في سبتمبر، وعودة ترامب الرئاسية التاريخية في نوفمبر، إلى جانب استمرار تبعات حرب الإبادة الإسرائيلية وتأثيرها على مسارات الشحن العالمية في البحر الأحمر وخليج عدن. لم تعيد هذه الأحداث تعريف ديناميكيات السوق فحسب، بل سلطت الضوء أيضاً على الترابط المعقد للأنظمة المالية العالمية.

أولى الزلازل الاقتصادية في 2024 | اليابان تُنهي أسعار الفائدة السلبية بقرار تاريخي

في 19 مارس 2024، اتخذ بنك اليابان خطوة تاريخية من خلال تنفيذ أول زيادة في أسعار الفائدة منذ 17 عاماً، حيث رفع سعر الفائدة القياسي من المنطقة السلبية إلى نطاق يتراوح بين 0% و0.1% وقد مثل هذا القرار نهاية عصر أسعار الفائدة السلبية في اليابان، وهي السياسة التي تم تقديمها في عام 2016 لمكافحة الانكماش وتحفيز النشاط الاقتصادي. وعكس رفع الأسعار تحولاً كبيراً في السياسة النقدية لليابان، مدفوعاً بتحسن المؤشرات الاقتصادية، مثل التضخم الثابت ونمو الأجور، مما أشار إلى التقدم نحو تحقيق هدف التضخم البالغ 2% لبنك اليابان.

جعل هذا التحول اليابان آخر بنك مركزي يخرج من أسعار الفائدة السلبية وينهي حقبة سعى فيها صناع السياسات في جميع أنحاء العالم إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال الأموال الرخيصة والأدوات النقدية غير التقليدية.

كان للتغيير في السياسة آثار عميقة على الأسواق العالمية، وخاصة سوق الصرف الأجنبي. فقد ارتفع الين بشكل حاد مع قيام المتداولين بتصفية صفقات الحمل الممولة بالين – وهي استراتيجية تنطوي على الاقتراض بالين المنخفض العائد للاستثمار في أصول ذات عائد أعلى في الخارج.

لم يعطل هذا الارتفاع المفاجئ في قيمة الين أسواق الصرف الأجنبي فحسب، بل أدى أيضاً إلى إطلاق موجة بيع أوسع نطاقاً في الأصول الخطرة، بما في ذلك الأسهم، حيث تكيف المستثمرون مع ارتفاع تكاليف الاقتراض وتناقص العائدات.

وفي 31 يوليو 2024، نفذ البنك المركزي الياباني زيادة أخرى في أسعار الفائدة بنسبة 0.25%، مما تسبب في حدوث اضطرابات كبيرة في السوق بحلول أغسطس 2024. وساهم تكثيف تفكيك تجارة الحمل في انخفاضات حادة في مؤشرات الأسهم العالمية، مما أدى إلى مقارنات بانهيارات السوق التاريخية. وسلط التحول في سياسة بنك اليابان الضوء على التوازن الدقيق الذي يجب على البنوك المركزية الحفاظ عليه عند الاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة، مما يدل على التأثير البعيد المدى لقرارات السياسة النقدية على الأسواق المالية العالمية.

الإثنين الأسود | انهيار وول ستريت وخسائر تصل لتريليون دولار

مع بداية أكتوبر 2024، ضربت أسواقَ الأسهم العالمية موجةٌ من الاضطرابات الشديدة مع تزايد المخاوف بشأن ركود الاقتصاد الأمريكي، ما أدى إلى اجتياح الأسواق موجة من البيع، وتراجع المتداولون بسرعة عن الرهانات التي هيمنت خلال 2024. ويمكن اختصار موجة الاضطرابات هذه في أن البيانات الاقتصادية الأمريكية الأخيرة أدت إلى إضعاف الرأي السائد بأن صنّاع السياسات العالمية، بقيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي «المركزي الأمريكي» سوف يكونون قادرين على تهدئة التضخم دون كثير من الأضرار الجانبية.

بلغ تأثير التحول في السياسة النقدية اليابانية ذروته في 05 أغسطس 2024، حيث شهدت الأسواق العالمية انحداراً حاداً. ونتيجة للرفع غير المتوقع لأسعار الفائدة في اليابان والمخاوف المتزايدة بشأن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، هبطت المؤشرات الرئيسية بشكل كبير في جميع المجالات. كما أدى ارتفاع قيمة الين الحاد وتفكك تجارة الفائدة على الين إلى زعزعة استقرار الأسواق، مما أدى إلى تكثيف قلق المستثمرين على نطاق عالمي.

وقد أثارت هذه الاضطرابات مقارنات بـ«الإثنين الأسود» سيئ السمعة في أكتوبر 1987، عندما عانى مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك من خسائر في يوم واحد بلغت 20% و11.5% على التوالي. وهذه المرة، كانت اليابان في قلب الأزمة، حيث سجل مؤشر طوكيو نيكاي 225 أحد أشد انخفاضاته، فأغلق منخفضاً بأكثر من 12% في يوم واحد. وفي كوريا، شهد مؤشر كوسبي أيضاً اضطرابات كبيرة، حيث انخفض بنحو 9%، مما أدى إلى توقف نادر للتداول لمدة 20 دقيقة ـ وهو الأول منذ أربع سنوات ـ بعد انخفاض غير مسبوق بنسبة 8% في غضون دقيقة واحدة.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

وفي الولايات المتحدة، كانت التداعيات أقل حدة ولكنها لا تزال كبيرة. فقد انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 2.6%، في حين انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك المركب بنسبة 3%. وقد أدت هذه الخسائر إلى تمديد أسبوع صعب للأسواق الأميركية، حيث انخفض مؤشر ناسداك بأكثر من 13% عن أعلى مستوى قياسي سجله في يوليو.

وتحملت شركات التكنولوجيا العملاقة العبء الأكبر من الانهيار، حيث خسرت أسهم «السبعة العظماء» ما يقرب من تريليون دولار من قيمتها السوقية. فقد شهدت شركة «إنفيديا» وحدها انخفاضاً في قيمتها بمقدار 168 مليار دولار، في حين خسرت آبل وأمازون 162 مليار دولار و72 مليار دولار على التوالي. وامتدت عمليات البيع إلى ما هو أبعد من الأسهم، حيث امتدت إلى أسواق النقد الأجنبي والسلع الأساسية.

منعطف سبتمبر وأول خفض لأسعار الفائدة منذ حقبة «كورونا - كوفيد 19»

في تحول محوري، أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي عن أول خفض لأسعار الفائدة منذ التعافي من جائحة كورونا، حيث خفض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 50 نقطة أساس إلى نطاق يتراوح بين 4.75% و5.00% خلال اجتماع 18 سبتمبر 2024. وقد مثل هذا انحرافاً عن زيادات الأسعار العدوانية التي تم تنفيذها للسيطرة على التضخم، مما يعكس ثقة بنك الاحتياطي الفيدرالي في التقدم المحرز نحو استقرار الأسعار ومعالجة التحديات الاقتصادية الناشئة. وجاءت هذه الخطوة بعد تصريحات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي «جيروم باول» في أوائل أغسطس، عندما أكد أن «الوقت قد حان لتعديل السياسة»، مما يشير إلى التفاؤل بتخفيف الضغوط التضخمية.

كان الهدف من خفض أسعار الفائدة تحفيز النمو الاقتصادي من خلال خفض تكاليف الاقتراض، وهي الخطوة التي رحبت بها في البداية قطاعات مثل أسهم الشركات الصغيرة، والتي هي حساسة بشكل خاص لتغيرات أسعار الفائدة. ومع ذلك، استجابت أسواق الأسهم بتقلبات ملحوظة، حيث شهدت المؤشرات الرئيسية مثل مؤشر داو جونز الصناعي، ومؤشر ستاندرد آند بورز 500، وناسداك ارتفاعاً قصيراً في البداية وقد تفاعل المستثمرون بشكل إيجابي مع احتمال انخفاض تكاليف الاقتراض وسياسة نقدية أكثر تيسيراً.

ولكن هذه المكاسب لم تدم طويلا، حيث تزايدت المخاوف بشأن نقاط الضعف الاقتصادية الكامنة وعدم اليقين بشأن الاتجاه السياسي الطويل الأجل لبنك الاحتياطي الفيدرالي.

وبحلول نهاية التداول، عكست المؤشرات الرئيسية تقدمها، حيث خسر مؤشر داو جونز الصناعي 0.25%، وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 0.29%، وانخفض مؤشر ناسداك المركب بنسبة 0.31%. وطغت المشاعر الحذرة على التفاؤل الأولي.

كما كان لخفض أسعار الفائدة تداعيات كبيرة في أسواق أخرى، فقد انخفضت عائدات السندات مع توقع المستثمرين انخفاض تكاليف الاقتراض، في حين شهدت سوق الفوركس استجابة متباينة، مع ضعف الدولار الأمريكي مقابل بعض العملات وسط توقعات بانخفاض فروق أسعار الفائدة. كما تأثرت سوق السلع الأساسية، مع تقلب أسعار الذهب مع ارتفاع عائدات سندات الخزانة وقوة الدولار مما أدى إلى تعويض جاذبية المعدن كملاذ آمن.

ويسلط هذا التحول في السياسة الضوء على التزام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتحقيق «هبوط هادئ» للاقتصاد الأمريكي - تحقيق التوازن بين الجهود الرامية إلى تهدئة التضخم والحفاظ على نمو العمالة. وبالنسبة للمتداولين، فإن فهم التأثيرات المتتالية لهذا الخفض في أسعار الفائدة عبر فئات الأصول المختلفة سيكون أمراً بالغ الأهمية لتحديد الفرص وإدارة المخاطر في المشهد الاقتصادي المتطور.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

2024 تشهد أعلى مستوى طلب على النفط في التاريخ

شهد العام 2024 كثيراً من التطورات، التي كان أبرزها وصول الطلب العالمي على النفط إلى أعلى مستوى له في التاريخ، على الرغم من مرور هذا الطلب بعدد من المنعطفات، التي كان أهمها التباطؤ الاقتصادي في الصين. وقد خلص بنك ستاندرد تشارترد إلى أن الطلب على النفط بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 103.79 مليون برميل في اليوم خلال أغسطس 2024، وذلك في تقرير صدر في الشهر ذاته. وأشار ستاندرد تشارترد إلى أن المتداولين يواصلون تجاهل حقيقة أن العرض من خارج أوبك تباطأ أكثر من الطلب في عام 2024.

ومن جهتها قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها لسوق النفط في ديسمبر 2024 أنه من المتوقع أن يتسارع نمو الطلب العالمي على النفط من 840 ألف برميل يومياً في عام 2024 إلى 1.1 مليون برميل يومياً في 2025، مما يرفع الإجمالي العام إلى 103.9 مليون برميل يومياً في 2025. وستهيمن المواد الخام البتروكيماوية على الزيادات في كلا العامين، في حين سيظل الطلب على وقود النقل مقيداً بالتقدم السلوكي والتكنولوجي. وفي حين تباطأ نمو الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخاصة في الصين، بشكل ملحوظ، ستواصل آسيا الناشئة قيادة المكاسب في 2025.

وكالة الطاقة الدولية قالت أيضاً أن قرار أوبك+ بتأجيل إنهاء تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية لمدة ثلاثة أشهر أخرى وتمديد فترة زيادة الإنتاج لمدة تسعة أشهر حتى سبتمبر 2026، أدى إلى تقليص فائض العرض المحتمل الذي كان من المقرر أن يظهر العام المقبل بشكل ملموس. ومع ذلك، فإن الإفراط المستمر في الإنتاج من بعض أعضاء أوبك+، والنمو القوي في العرض من الدول غير الأعضاء في أوبك+، والنمو المتواضع نسبياً في الطلب العالمي على النفط، يجعل السوق تبدو وكأنها تتمتع بإمدادات مريحة في عام 2025.

وفي حين يقيّم السوق عن كثب التوترات الجيوسياسية المستمرة وديناميكيات العرض المتطورة لأوبك+، يظل الطلب العالمي على النفط هو السؤال الأكبر لعام 2025. إلى ذلك، أدى التوقف المفاجئ لنمو الطلب الصيني على النفط هذا العام – إلى جانب الزيادات الحادة في الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى البارزة مثل نيجيريا وباكستان وإندونيسيا وجنوب إفريقيا والأرجنتين – إلى إمالة الإجماع نحو توقعات أكثر ليونة.

ومن المتوقع أن يستمر الوتيرة البطيئة نسبياً لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2025، حيث سيتسارع بشكل متواضع من 840 ألف برميل يوميا في عام 2024 إلى 1.1 مليون برميل يومياً، بحسب وكالة الطاقة الدولية، مع وصول الاستهلاك الإجمالي إلى 103.9 مليون برميل يومياً. وقد يأتي الطلب الإضافي على النفط الخام أو المنتجات المكررة من بناء المخزونات التقديرية لإعادة مخزونات الصناعة إلى ما يتماشى مع المتوسطات التاريخية ومع قيام الحكومات بتجديد الاحتياطيات الاستراتيجية.

ومع اقتراب العام من نهايته، تبدو أسواق النفط هادئة نسبياً، حيث يتم تداول النفط الخام في نطاق 75-70 دولاراً للبرميل. ولكن كما أظهرت السنوات الأخيرة، فإن صدمات السوق يمكن أن تصل دون سابق إنذار أو بدونه، مما يجعل الاهتمام الوثيق بأمن النفط أكثر أهمية من أي وقت مضى.

(سوق النفط العالمية)

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت خلال ديسمبر 2024 = 73.86$ للبرميل (انخفاض 0.14$ عن متوسط سعر البرميل في نوفمبر 2024)

التحليلات: ارتفعت أسعار النفط خلال 2024 بشكل ملحوظ، لتغلق على أداء ثابت طوال العام، مع استعداد السوق لفائض عالمي في العام 2025، وبشكل عام كانت الصين أكبر مؤثر على أسعار النفط العالمية عبر أنشطة مصانعها التي تأرجحت طوال ال 12 شهراً الماضية، إلى جانب تبعات الحرب الإسرائيلية في غزة وتأثيرها على آفاق سوق الخام العالمية.

التوقعات: تقول إدارة معلومات الطاقة الأمريكية مخزونات النفط العالمية في عام 2025 ستبقى بالقرب من حجمها الحالي، وتقدر أن تخفيضات إنتاج أوبك+ المستمرة ساهمت في سحب مخزونات النفط العالمية بنحو 0.4 مليون برميل يومياً في المتوسط في عام 2024، كما تتوقع أن يؤدي تمديد تخفيضات إنتاج في أوبك+ إلى انخفاض المخزونات بمقدار 0.7 مليون برميل يومياً في الربع الأول من عام 2025.